

الريادة المصرية بين الدول الأفريقية

جهود الدولة لاستعادتها

اسم المؤلف : يوسف محمد حسين

اسم العمل : الريادة المصرية بين الدول الأفريقية

الطبعة الأولى

١٤٤٠ هـ - ١٤٤١ هـ
٢٠١٩ - ٢٠٢٠ م

الناشر : دار زهور المعرفة والبركة

١٢٧ ش أثر النبي خلف مسجد الرحمن مصر القديمة

٠١٠٠٠٧٤١١٦٤ ❖❖❖ ٠١١١٥٤٧٤٠٧١

البريد الالكتروني yuness٢٠٠٥@hotmail.com

يوسف محمد حسين

الريادة المصرية بين الدول الأفريقية
جهود الدولة لاستعادتها



١٢٧ ش أثر النبي – مصر القديمة ـ القاهرة
ت: ٠١٠٠٠٧٤١١٦٤ ـ ٠١٢٢٩٠٦٩٣٤٨

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر ، إعداد إدارة الشئون الفنية

حسين ، يوسف محمد

الريادة المصرية بين الدول الأفريقية وجهود الدولة لاستعادتها.، يوسف محمد حسين،الجيزة، دار الزهور والبركة ٢٠١٩/٢٠٢٠

٩٦ ص - ١٧ × ٢٤ سم

رقم الإيداع : ١٤٩٨٧

تدمك : ٩٧٨٩٧٧٥١٣٩٥٢٢

١- مصر/ العلاقات الخارجية/افريقيا

٢- العنوان :

ديوي ٣٢٧,٦٢,٦٠

إهداء

أحببت في تلك القصة التي عشت متعة تأليفها مع أهم حكايات حول أهم المعالم الأثرية أن أهديها إلى شخصيين عزيزين :

١- زوجتي التي بذلت جهدا و صبرا على ذلك المؤلف الذي عزل نفسه كثيرا لينتهي من ذلك العمل.

٢- صديقي ومعلمي الأستاذ والمؤلف والمفكر الاستراتيجي محمد يونس هاشم.

يوسف محمد حسين



المقدمة

إنّ مفهوم الأمن المائي يُعتبر مفهومًا شاملاً ومتعدد الأبعاد، بما يتيح بالتالي تناول مختلف أبعاد القضايا المعلقة بمياه النيل،باعتباره موضوعا داخليًا يرتبط بتأمين الاحتياجات الفعلية والمستقبلية من المياه طبقًا لمتطلبات النمو السكاني والاقتصادي،أو باعتباره موضوعا للعلاقات الدولية فيما بين دول حوض نهر النيل،بما يجعله يشتمل بالتالي ــ شأنه ككافة قضايا العلاقات الدولية ــ على إمكانات للتعاون وللصراع في آن واحد. وتتوازن فرص التعاون والصراع في حالة حوض نهر النيل إذ يرتبط الصراع بوجود نزاعات حول حصص المياه فيما بين أغلب دول الحوض، بفعل الافتقاد إلى إطار قانوني شامل ينظم هذه المسألة فيما بين جميع الدول المعنية.

علاوة على ذلك ازدياد الطلب على المياه من جانب أغلب هذه الدول بفعل متطلبات التنمية والنمو السكاني، مما يثير خلافات فيما بين الدول المعنية بشأن حصص المياه. وفي المقابل، فإن فرص التعاون ترتبط بأن هذه النوعية من النزاعات لا يمكن أن تحلّ إلا من خلال مناهج تعاونية تأخذ في الاعتبار تحقيق حاجات كافة الأطراف المعنية، عبر تعظيم الاستفادة من موارد المياه المتاحة.

وعلى الرغم من رفض مصر لكافة المزاعم المطروحة بشأن إسقاط الاتفاقات القائمة وإعادة النظر في حصص تقاسم المياه، وتصديها بكل جهد لأي تهديد من جانب دول أعالي النيل باتخاذ إجراءات أحادية الجانب من شأنها

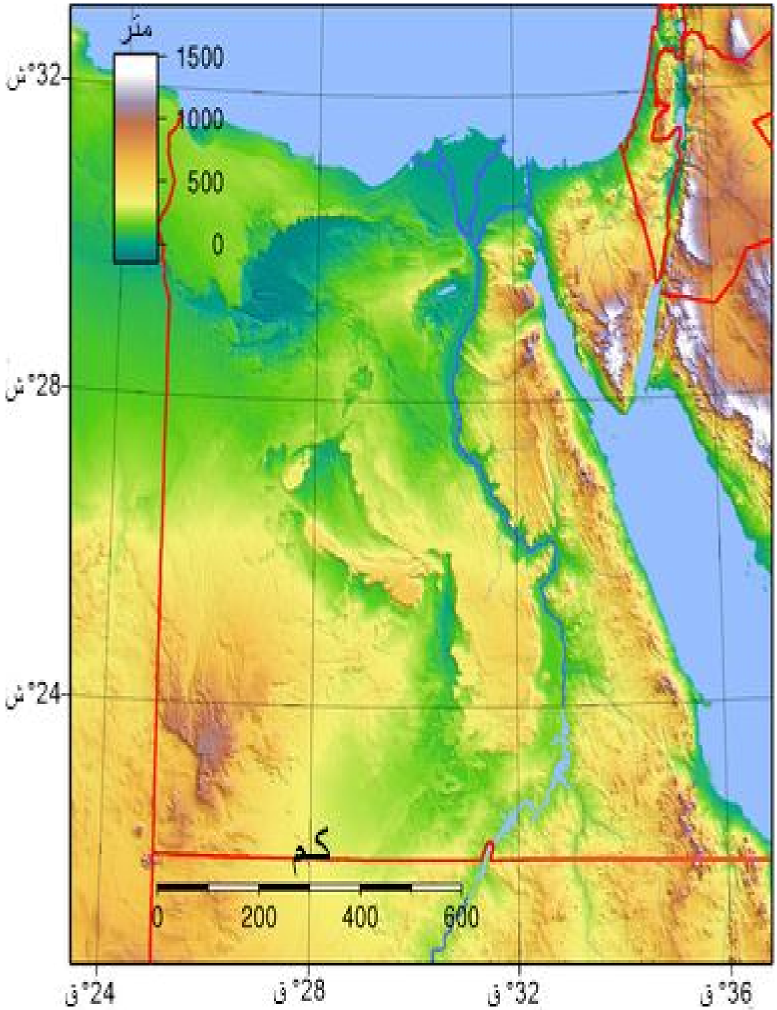
التأثير سلبًا على حصص مصر من موارد النيل، فإنّ مصر تظل متمسكة بشدة بالمناهج التعاونية لحل النزاع على موارد المياه، من خلال رؤية تقوم على التوقف عن التنازع على كمية ضئيلة متاحة من مياه النيل، والتركيز بدلا من ذلك على الانتفاع بالقدر الأكبر من مياه النيل التي تتعرض للهدر بأشكال مختلفة، وهو ما يمثل الفلسفة التي انطلقت منها مبادرة حوض نهر النيل، بما يعني أن استثمار هذه الكمية المهدرة من المياه سوف يزيد من حصة كل دولة من مياه نهر النيل، من دون المساس بحصص المياه الحالية.

وستظل مصر كما كانت داعمةً لقضايا القارة الإفريقية، انطلاقاً من اعتزازها بانتمائها الإفريقي، وإيمانها بارتباط مستقبلها بمستقبل الدول الإفريقية الشقيقة، واهتمامها الكبير بدعم جميع جهود الاندماج الاقتصادي بين دول القارة، والعمل على تحويل العديد من التحديات في القارة الإفريقية، إلى فرص حقيقية من خلال العمل المشترك، وحشد كل الإمكانات في هذا الإتجاه ،وإزالة الاختلافات بين دول حوض النيل وضرورة العمل على تجاوز أية اختلافات تعوق التعاون المشترك في إطار مبادرة حوض النيل،فإفريقيًا تقع موقع القلب في السياسة الخارجية لمصر، حيث إنها القارة الأم، التي تضرب فيها الجذور المصرية بعمق التاريخ، ونستمد منها اعتزازنا بهويتنا وانتمائنا الأصيل لها.

يوسف محمد حسين

---(١)---

موقع مصر الجغرافي



متر
1500
1000
500
0
32°ش
28°ش
24°ش
كم
0
200
400
600
24°ق
28°ق
32°ق
36°ق

(١)
موقع مصر الجغرافي

تتميز مصر بموقعها الجغرافي الممتد بين قارتي إفريقيا وآسيا، حيث إنها تقع في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، ولديها امتداد آسيوي، حيث تقع شبه جزيرة سيناء داخل قارة آسيا، فهي دولة عابرة للقارات، تقع على مدار السرطان وتمر بين خطيّ عرض ٢٢° ، ٣٦° و٣١° شمالاً، وبين خطي طول ٢٤° و ٣٧° شرقي خط جرينتش ! (١).

- ويحد مصر من الشمال البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله ٩٩٥ كم
- ويحدها شرقا البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله ١٩٤١ كم.
- ويحدها في الشمال الشرقي منطقة فلسطين بطول ٢٦٥ كم.
- ويحدها من الغرب ليبيا على امتداد خط بطول ١١١٥ كم.
- كما يحدها جنوبا السودان بطول ١٢٨٠ كم.

---

(١) جغرافية مصر - محمد فريد فتحي - ٢٠٠٠ - ص ٣٩

تبلغ مساحة مصر حوالي ١,٠٠٢,٠٠٠ كيلومتر مربع، والمساحة المأهولة تبلغ ٧٨٩٩٠كم٢ بنسبة ٧,٨ % من المساحة الكلية.

تتكون أرض مصر من نواة أركية قديمة، هي جزء من الكتلة العربية النوبية والتي تُعد جزءاً من الدرع الأفريقي؛ والذي يُمثل قلب قارة جوندوانا في العصر الأركي. وقد تعرّض الدرع الأفريقي بمختلف أجزائه لتأثيرات العديد من العوامل عبر العصور، وبلغت مصر عند منصرم الزمن الجيولوجي الثالث مساحتها الحالية، وتشكلت ملامح سطحها وسواحلها كما هي الآن في الزمن الرابع.(١).

تتمتع مصر بالعديد من التضاريس المختلفة، فمن الموارد المائية بها ساحلا (البحر الأحمر ، والبحر الأبيض المتوسط) ، إضافة إلى وجود ١٠ بحيرات طبيعية إضافة إلى بحيرة ناصر الصناعية، بالإضافة إلى مورد المياة العذبة الرئيسي وهو نهر النيل الذي يمتد بطول مصر وينتهي بشطريه رشيد ودمياط.

ويبلغ حجم الموارد المائية المتاحة لدى جمهورية مصر العربية حوالي ٦٨ مليار متر مكعب يستخدم منها في الزراعة نحو ٨٥% سنويا، وفي الصناعة ٩,٥% وفي الشرب ٥,٥% .(٢).

---

(١) جغرافية مصر – محمد فريد فتحي – ٢٠٠٠ – ص ٤٠
(٢) إفريقيا وحوض النيل – محمد محيي الدين رزق –ص ١٥


البحر المتوسط
لبنان
فلسطين
الأردن
مطروح
الإسكندرية
بورسعيد
بنها
القاهرة
قناة السويس
سيناء
الجيزة
سيوه
ليبيا
خليج السويس
السعودية
المنيا
اسيوط
الصحراء الغربية
سوهاج
قنا
وادي الملوك
الأقصر
جمهورية مصر العربية
السد العالي
أسوان
البحر الأحمر
بحيرة ناصر

ومصر مقسمة لأقاليم سبعة يضمّ كل إقليم عدد من المحافظات، وهي كالآتي:

أولا:إقليم القاهرة الكبرى، ويحوي ثلاث محافظات،وهي: [القاهرة، الجيزة، القليوبية].

ثانيا:إقليم الأسكندرية، ويحوي ثلاث محافظات وهي كالتالي: [الأسكندرية، البحيرة،مطروح].

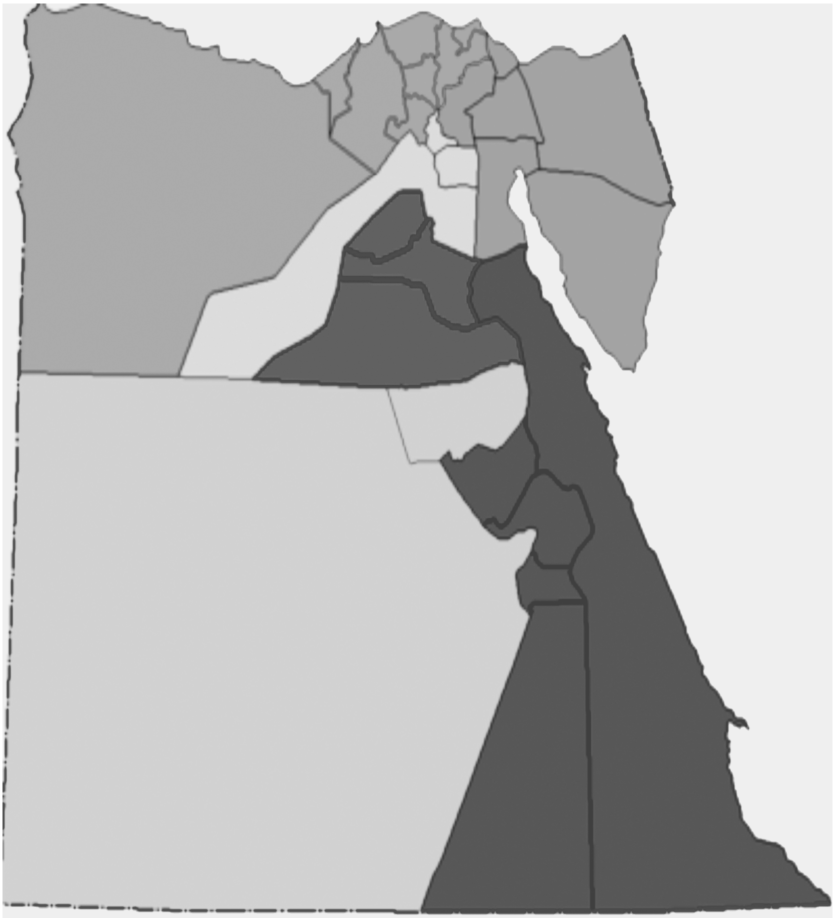
ثالثا:إقليم الدلتا، ويحوي خمس محافظات وهي كالتالي: [الدقهلية، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، دمياط].

رابعا: إقليم القناة: ويحوي ست محافظات،وهي كالتالي: [بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، الشرقية، شمال سيناء، جنوب سيناء],

خامسا: إقليم شمال الصعيد: ويحوي ثلاث محافظات وهي كالتالي:[بني سويف، إلمنيا، الفيوم].

سادسا: إقليم وسط الصعيد: ويحوي محافظتين، وهي كالتالي:[أسيوط، الوادي الجديد].

سابعا: إقليم حنوب الصعيد: ويحوي خمس محافظات وهي كالتالي: [سوهاج، قنا، الأقصر، أُسوان، البحر الأحمر].



خريطة أقاليم مصر الاقتصادية:

- إقليم القاهرة الكبرى.
- إقليم الإسكندرية.
- إقليم الدلتا.
- إقليم القناة.
- إقليم شمال الصعيد.
- إقليم وسط الصعيد.
- إقليم جنوب الصعيد.

كما تُقسم جمهورية مصر العربية إلى ٢٧ محافظة، وتنقسم كل محافظة إلى تقسيمات إدارية أصغر وهي المراكز أو الأقسام.

ويتركز أغلب سكان مصر في وادي النيل وفي الحضر،ويشكل وادي النيل والدلتا أقل من ٤% من المساحة الكلية للبلاد أي حوالي ٣٣٠٠٠ كم٢.

وأكبر الكتل السكانية هي القاهرة الكبرى التي بها تقريباً ربع السكان، تليها الإسكندرية؛ كما يعيش أغلب السكان الباقين في الدلتا وعلى ساحلي البحر المتوسط والبحر الأحمر ومدن قناة السويس، وتشغل هذه الأماكن ما مساحته ٤٠ ألف كيلومتر مربع؛ بينما تشكل الصحراء غير المعمورة غالبية مساحة البلاد.

❖❖❖

–––(٢)–––

مصر والدور الأفريقي



(٢)
مصر والدور الأفريقي

لم يفتْ مصر أنها من القارة السمراء ، وإحدى دولها و التي لها دور كبير بين دولها؛ لذا شهدت العلاقات المصرية الأفريقية نقلة خطيرة في أعقاب يوليو ١٩٥٢، التي أعطت الكثير من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للقارة الأفريقية، ويكفي أن الخبرات المصرية عمت القارة الافريقية بصفة عامة وشملت العديد من الدول النامية في أفريقيا، وبعد عام ٢٠١١ تغيرت العلاقات المصرية مع العديد من الدول الأفريقية، وأخذت منحى آخرًا مع بعضها بسبب العديد من القضايا التي يقع على رأسها أزمة سدّ النهضة .

- دور مصر الريادي الاجتماعي بين دول أفريقيا :

يتمثل الدور الريادي الاجتماعي لمصر في المحافظة على العادات والتقاليد والقيم الأفريقية المتوارثة، حيث تحترم مصر هذه العادات تمامًا ويبدو ذلك تاريخيا في عدّة مظاهر منها :

- في عهد محمد علي باشا حينما فتح السودان حافظ على تراث أهل السودان وعاداتهم وتقاليدهم، ولم يحاول أن يغيرها.

- علاوة على أن المصريين المتواجدين في كل مكان بالقارة الأفريقية يحترمون عادات وتقاليد هذه الشعوب مثلما تحترم هذه الشعوب العادات والتقاليد المصرية، فضلا عن وجود عادات وتقاليد متوارثة بين مصر والأفارقة فيما يتعلق بالأفراح والمآتم، مما يؤكد عمق الصلات الاجتماعية بين مصر والقارة.

- دور مصر الريادي الاقتصادي لنهضة دول القارة:

إن مصرتتمتع بدور كبير في القارة السمراء؛ حيث يحملها التاريخ مسؤولية قيادة القارة دوما، حيث :

- كانت مصر من أول الدول التي حصلت على استقلالها.

- ساعدت الكثير من الدول الأفريقية الأخرى في النمو الاقتصادي.

- شاركت مصر بفاعلية في تأسيس العديد من المنظمات الأفريقية، وكانت عضوًا مُؤسِسًا فيها مثل منظمة "س وص" أي الساحل والصحراء.

- كانت عضوا فعالا في تأسيس الاتحاد المغربي.

- شاركت في تأسيس اتحاد وسط وشرق أفريقيا، وهو اتحاد جمركي، وكانت مصر من أكبر الدول الداعمة له من أجل إزالة الفوارق بين الدول الأفريقية والحدود المصطنعة التي وضعها الاستعمار من أجل فتح آفاق جديدة بين أفريقيا ومصر والعالم الخارجي.

- دور الأزهر الشريف وجامعة القاهرة في ربط مصر بأفريقيا :

أرسلت مصر وما زالت خيرة الأبناء إلى الدول الأفريقية، وعلى رأسهم علماء الأزهر الشريف، الذي يعتبر منارة للحضارة في القارة الأفريقية، وذلك بهدف تعليمهم الأسس الحقيقية للدين الإسلامي الحنيف، كما خصص رواقا للأفارقة منذ إنشائه في عام ٣٥٩ هجريا وافتتاحه في ٣٦٢ هجريا من أجل نشر صحيح الدين الإسلامي.

- التحولات السياسية المصرية تجاه أفريقيا :

لم يقتصر دور مصر على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي فقط، وهي المسؤولية التي يحملها لها التاريخ، ولكن اتجهت مصر بعد أحداث يونيو نحو القارة الأفريقية، وكان أكبر دليل على مكانة مصر العظيمة هو قرار قمة الاتحاد الأفريقي في ملابو عاصمة دولة غينيا

الاستوائية بعودة مصر إلى أحضان القارة الأفريقية وجاءت المقولة الشهيرة على لسان العديد من الرؤساء الأفارقة وهي أن أفريقيا هي التي خسرت بالابتعاد عن مصر، بينما لم تخسر مصر شيئا.

- القوى الناعمة المصرية واستخدامها في الحفاظ على ريادتها :

إن القوى الناعمة لدى مصر تتمثل في كل الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية مع بعضها البعض.

فمصر تمتلك اليد الطولي في أفريقيا من حيث:

- الخبرات العلمية .
- العقليات المتفتحة
- الأزهر الشريف والجامعات المصرية والخبرات التي تنتشر في كل القارة الأفريقية.

ويعتبر هؤلاء جميعا سفراء لها في كل مكان، كما إن مصر هي الدولة الوحيدة التي ترتبط بعلاقات ثقافية مع أكثر من ٤٠ دولة أفريقية على عكس بعض الدول العربية الأخرى.

---(٣)---

دول حوض النيل



(٣)
دول حوض النيل

أولا : التعريف بدول حوض النيل :

دول حوض النيل تطلق على تلك الدول التي يربطها رباط مائي واحد وهو (نهر النيل) .

ثانيا : موجز تعريفي بدول حوض النيل :

تبلغ تلك الدول إحدى عشرة دولة ، وهي على النحو التالي :




مصر.


السودان.


جنوب السودان.

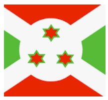

كينيا.


أوغندا.


الكنغو.


رواندا.


تنزانيا.


بوروندي.


أثيوبيا.

(١) جمهورية مصر العربية :



تقع مصر في شمال شرق أفريقيا، ويعدّ وادي نهر النيل ودلتا النيل شريان مصر، كما أنّها كانت من مواطن الحضارات الرئيسية الموجودة في الشرق الأوسط القديم .

❖❖❖

(٢) السودان :



تمتدّ السودان وسهول السافانا الواسعة عبر أفريقيا بين الحدود الجنوبية للصحراء والحدود الشمالية للغابات المطيرة الاستوائية، وكان يُطلق عليها منذ القرن الثاني عشر اسم (أرض الشعوب السوداء) باللغة العربية السودانية، وتُعرَف المناطق الشمالية للسودان بأنّها شبه قاحلة.

❖❖❖

(٣) جنوب السودان :



تقع جنوب السودان غير الساحلية إلى الشرق من قارّة أفريقيا، وتتشارك حدودها مع السودان، وإثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ويعدّ نهر النيل الأبيض النهر الرئيسي في جنوب السودان، وتشمل تضاريسها على الغابات الاستوائية، والمستنقعات، والسافانا العشبية

❖❖❖

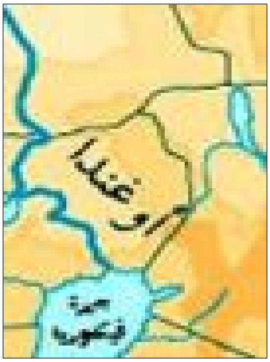
(٤) كينيا :

تقع كينيا في شرق أفريقيا،وتشتهر بالمناظر الطبيعية الخلابة والمحميات الواسعة، كما أنّ ساحلها الواقع في المحيط الهندي استُخدم عبر التاريخ كمنفذ تجاري من قِبل التجّار العرب والآسيويين



❖❖❖

(٥) **أوغندا** :



تقع دولة أوغندا في منتصف شرق أفريقيا، ويحدّها السودان من الشمال، وكينيا من الغرب، وتنزانيا ورواندا من الجنوب، ومن الغرب تحدّها الكونغو الديمقراطية، كما تبلغ حدود أوغندا ٢٦٩٨ كيلومتراً

❖❖❖

(٦) **الكنغو** :



تعدّ جمهورية الكونغو ثالث أكبر دولة في قارّة أفريقيا، حيث تبلغ مساحتها ٢٣٤٥٤١٠ كيلومتراً مربعاً، وتقع في غرب وسط أفريقيا ليعبرها خط الاستواء في منطقة شمال الوسط، ويحتوي الجزء الشمالي من أراضيها على مجموعة من الغابات، أمّا الجنوب فهو عبارة عن أراضي السافانا

❖❖❖

(٧) روانـــدا :



رواندا هي دولة غير ساحلية تقع في شرق منتصف أفريقيا، وتبلغ مساحتها ٢٦٣٣٨ كيلومتراً مربّعاً، ويحدّها من الشمال دولة أوغندا، ومن الشرق تنزانيا، وبوروندي من الجنوب، وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الغرب الشمال الغربي.

❖❖❖

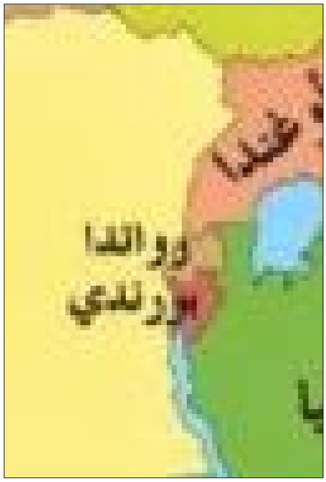
(٨) تنزانيا :



تقع تنزانيا في شرق أفريقيا إلى الجنوب من خط الاستواء، بين منطقة البحيرات العظمى؛ فيكتوريا، وتنجانيقا، وملاوي "نياسا"، والمحيط الهندي، وتُقدّر مساحتها الإجمالية ٩٤٥٠٨ كيلومتراً مربعاً.

❖❖❖

(٩) بوروندي :



تقع بلدة بوروندي في المنطقة الشرقية من جمهوريةالكونغو الديمقراطية، وتبلغ مساحتها أكثر من ٢٧٨٠٠ كيلومتراً مربعاً من منتصف أفريقيا، ويوجد فيها العديد من التضاريس، مثل: الصخور، والجبال، والأراضي السهلية التي تمّ العثور على بعضها في الجزء الشرقي من البلاد.

❖❖❖

(١٠) ارتيريا :



تقع دولة إرتيريا في الجانب الشرقي من القارة الأفريقية على جانب البحر الأحمر، حيث تبلغ مساحتها ١٢١٣٢٠ كيلومتراً مربعاً، ويعدّ مناخها حارّاً بحسب خطوط الطول ودوائر العرض، وتعتبر التلال والسهول الموجودة على الجانب الغربي من إريتريا شبه قاحلة.

❖❖❖

(١١) **أثيوبيا** :



تعدّ أثيوبيا إحدى البلدان الأفريقية القديمة، وتتميز بموقعها الذي يمنحها مناخاً يغلب عليه الطابع الاستوائي في الطبيعة مع هطول كمية كبيرة من الأمطار، كما تختلف درجات الحرارة وكمية الأمطار في البلدة بأكملها حسب الاختلاف والتغيرات في خطوط الطول ودوائر العرض للمناطق المختلفة.

❖❖❖

---(٤)---

علاقة مصر بدول حوض النيل



(٤)

علاقة مصر بدول حوض النيل

إنّ جمهورية مصر العربية الأفريقية سعت منذ القدم ــ وما تزال ــ إلى أن تنظم علاقتها بتلك الدول : دول حوض النيل والعمل على الاتصال الدائم بدولها؛ بالاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض مع الحفاظ على حق مصر التاريخي فى مياه نهر النيل.

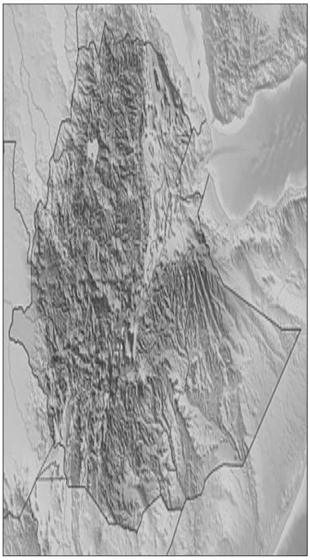
و نجحت مصر بالفعل فى تنظيم تلك العلاقة وفي الاتصال الدائم بدول حوض النيل من خلال عقد العديد من الاتفاقيات سواء كانت على : - المستوى الثنائي. - المستوى الإقليمي.

يصل عددها إلى أكثر من ١٥ اتفاقية ، وقع بعضها إبان فترات الاستعمار و كان لها تأثير على العلاقات الحالية بين مصر و دول الحوض.

❖❖❖

[أ] المستوى الثنائي [الاتفاقيات الثنائية] :

(١) الهضبة الأثيوبية:



هناك خمسة اتفاقيات تنظم العلاقة بين جمهورية مصر العربية وأثيوبيا والتي يرد من هضبتها ٨٥% من مجموع نصيب مصر من مياه النيل:

١- بروتوكول روما الموقع فى ١٥ إبريل ١٨٩١ بين كل من بريطانيا و إيطاليا التي كانت تحتل إريتريا فى ذلك الوقت ـــ بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى أفريقيا الشرقية، و تعهدت إيطاليا فى المادة الثالثة من الإتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل.

٢- اتفاقية أديس أبابا الموقعة فى ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا، تعهد فيها(الإمبراطور منيليك الثاني) ملك أثيوبيا بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية و الحكومة السودانية مقدماً.

٣- اتفاقية لندن الموقعة فى ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا و فرنسا ومصر،و ينص البند الرابع منها على ***أن تعمل هذه الدول معاً على تأمين دخول مياه النيل الأزرق و روافده إلى مصر.***

٤- اتفاقية روما وهى عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا فى ١٩٢٥ ، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أى إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسى.

٥- إطار التعاون الذى تم توقيعه فى القاهرة فى الأول من يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس المصرى أنذاك محمد حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبى ــــ في هذا التوقيت ــــ (ميليس زيناوى).

وكان لهذا الإطار دور كبير فى تحسين العلاقات المصرية الإثيوبية وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر وأثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل فى النقاط التالية :

- عدم قيام أى من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل .

- ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها.

- احترام القوانين الدولية .

-التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد.

❖❖❖

(٢) الهضبة الاستوائية:

تعدّ المصدر الثانى لمياه النيل حيث يصل ١٥% من مياهها لمياه النيل وتضم ستة دول:كينيا، تنزانيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا وبوروندى،وتنظم العلاقة المائية بينهم عدد من الاتفاقيات:

[١] اتفاقية لندن الموقعة فى مايو ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا والكونغو ـــ وهى تعديل لاتفاقية كان قد سبق ووُقِعت بين ذات الطرفين فى ١٢ مايو ١٨٩٤ ـــ وينص البند الثالث منها على:

أن تتعهد حكومة الكونغو بألا تقيم أو تسمح بقيام أى إشغالات على نهر السمليكى أو نهر أسانجو أو بجوارهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التى تتدفق فى بحيرة ألبرت ما لم يتم الاتفاق مع حكومة السودان.

[٢] اتفاقية ١٩٢٩ وهى عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من رئيس الوزراء المصرى آنذاك (محمد محمود) وبين المندوب السامى البريطانى (لويد)، وكلا الخطابين موقعين بتاريخ ٧ مايو ١٩٢٩ ومرفق بهما تقرير للجنة المياه الذى سبق إعداده فى عام ١٩٢٥. ويعتبر هذا التقرير جُزءًا من هذه الاتفاقية ،وكان توقيع بريطانيا على هذه الاتفاقية نيابة عن كل من السودان وأوغندا وتنجانيقا ـــ تنزانيا حالياً ـــ وجميعها دول كانت تحتلها بريطانيا آنذاك وأهم ما ورد فى تلك الاتفاقية :

أ) ألا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال رى أوأى إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الواصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررًا بمصالح مصر.

ب) كما تنصُّ على حق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل.

[٣] اتفاقية لندن الموقعة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤ بين كل من بريطانيا نيابة عن تنجانيقا ـــ تنزانيا حالياً ـــ وبين بلجيكا نيابة عن رواندا وأوروندى وتتعلق باستخدام كلا الدولتين لنهر كاجيرا.

[٤] اتفاقية ١٩٥٣ الموقعة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا ، وهى عبارة عن مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال عامى ١٩٤٩ و١٩٥٣ بين الحكومتين المصرية والبريطانية، ومن أهم نقاط تلك الاتفاقية:

-أشارت الاتفاقيات المتبادلة إلى اتفاقية ١٩٢٩ وتعهدت بالإلتزام بها ونصت على أن الاتفاق على بناء(خزان أوين) سيتمُّ وفقاً لروح اتفاقية ١٩٢٩.

- تعهدت بريطانيا فى تلك الاتفاقية نيابة عن أوغندا بأن إنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء لن يكون من شأنها خفض كمية المياه التى تصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها إليها أو تخفيض منسوبها بما يسبب أى إضرار بمصلحة مصر.

[٥] اتفاقية ١٩٩١ بين كل من مصر وأوغندا التى وقعها الرئيس السابق مبارك والرئيس الأوغندى موسيفينى ومن بين ما ورد بها:

- أكدت أوغندا فى تلك الاتفاقية احترامها لما ورد فى اتفاقية ١٩٥٣ التى وقعتها بريطانيا نيابة عنها وهو ما يعد اعترافاً ضمنياً باتفاقية ١٩٢٩.

- نصت الاتفاقية على أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية.

(٣) اتفاقيات المياه الموقعة بين مصر والسودان:

هناك اتفاقيتان لتنظيم العلاقة المائية بين مصر والسودان وهما :

١) اتفاقية ١٩٢٩تنظم تلك الإتفاقية العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية،كما تضمنت بنودًا تخص العلاقة المائية بين مصر والسودان وردت على النحو التالى فى الخطاب المرسل من رئيس الوزراء المصرى والمندوب السامى البريطانى :

-إن الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التى يستخدمها السودان من مياه النيل دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى تلك المياه.

-توافق الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام ١٩٢٥، وتعتبره جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق .

- ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أوتوليد قوى أو أى اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات

التى تتبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررًا بمصالح مصر.

- تقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل فى السودان ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالإتفاق مع السلطات المحلية.

٢) اتفاقية ١٩٥٩وُقعت هذه الاتفاقية بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان ، وجاءت مكملة لاتفاقية عام ١٩٢٩ وليست لاغية لها ، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان فى ظل المتغيرات الجديدة التى ظهرت على الساحة آنذاك وهو الرغبة فى إنشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل.

وتضم اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل على عدد من البنود من أهمها :

– احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره ٤٨ مليار متر مكعب سنويًا وكذلك حق السودان المقدر بأربعة مليار متر مكعب سنوياً .

- موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالى، وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق، وما يستتبعه من أعمال تلزم السودان لاستغلال حصته .

كما نص هذا البند على أن توزيع الفائدة المائية من السد العالى والبالغة ٢٢ مليار متر مكعب سنويًا توزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على ١٤,٥ مليار متر مكعب وتحصل مصر على ٧,٥ مليار متر مكعب ليصل إجمالى حصة كل دولة سنوياً إلى ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر و١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان .

- قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة فى بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض، على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين.

- إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان.

❖❖❖

[ب]المستوى الإقليمي [آليات التعاون الإقليمي]:

نظراً للمستجدات المستمرة ولطبيعة الدول العشر المشكلة لحوض النيل وما شهدته من تطورات بعد زوال الاستعمار، وحرصاً من مصر على مد جسور التعاون مع دول حوض النيل لما تشكله من عمق استراتيجى لمصر وما يمثله النيل فى حياة المصريين ،فقد أصبح من الضرورى إيجاد آليات جديدة للتعاون الإقليمى بين دول الحوض إلى جانب الإتفاقيات السابق الإشارة إليها ، وقد بدأت بالفعل هذه الآليات منذ الستينيات من القرن الماضى على النحو التالى:

(١) هيئة مياه النيل :

تمَّ إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان تحت مظلة اتفاقية ١٩٥٩، تعمل على دراسة وإنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر وكان أهم دراساتها أربعة مشروعات تقع جميعها داخل حدود السودان ولاتؤثر على دول المنبع الأخرى وتوفر ١٨ مليار متر مكعب سنوياً بعد انتهائها وهى:

- مرحلة أولى من مشروع قناة جونجلى .

- مرحلة ثانية من مشروع قناة جونجلى.

- مشروع مشار .

- مشروع بحر الغزال .

وتضم هيئة مياه النيل لجنة فنية تجمع خبراء البلدين: مصر والسودان، وتجتمع دورياً لحل أى مشاكل تعترض تنفيذ إتفاقية ١٩٥٩

(٢) مشروع الهيدروميت :

تعنى دراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية، وقد انطلق هذا المشروع عام ١٩٦٧ بمشاركة خمس دول فقط من دول الحوض العشر وهى مصر وكينيا وتنزانيا وأوغنداوالسودان ، وانضمت إليه بعد ذلك رواندا وبوروندى والكونغو الديمقراطية (زائيرآنذاك)،ثم انضمت أثيوبيا بصفة مراقب.

وبمقتضى هذا الاتفاق أقيمت محطات رصد فى مجمعات الأمطار الرئيسية ــــ بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت ــــ وقد حظى بتمويل دولى من العديد من الدول المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومنظمة الأرصاد العالمية ،وقد تم هذا المشروع على ثلاثة مراحل وهى :

أ ــ الأولى من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٢ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة

ب ــ الثانية من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٠ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة .

ج ــ الثالثة من ١٩٨١وحتى ١٩٩٢ بدعم من الدول المتشاطئة.

(٣) تجمع الأندوجو :

ويعنى الأخوة باللغة السواحيلية، وقد كانت مصر صاحبة فكرة إنشائه بتأييد من زائير والسودان ، ويضم أغلب دول حوض النيل فى منطقة شرق ووسط أفريقيا ،وقد أعلن عن إنشائه أثناء انعقاد المؤتمر الوزارى الأول لدول حوض النيل المنعقد فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣، وكانت أهداف التجمع :

١ــ التشاور والتنسيق فى المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الإقليمية .

٢ــ دعم التعاون بين دول المجموعة فى مجال التنمية.

٣ــ تبادل الخبرات فى كافة المجالات بهدف دعم التعاون الإقليمى.

٤ــ أن تنعقد إجتماعات الأندوجو فى إطار التعاون الإقليمى الوارد طبقاً لخطة عمل لاجوس الاقتصادية الصادرة فى ١٩٨٠.

٥ــ دعم التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية.
غير أن هذا التجمع صادفته كثير من العقبات التى حالت دون تحقيق أهدافه ومن أهم تلك العقبات :

١- نقص التمويل الكافى لتمويل مشروعاته .

٢- التنافس الدائم بين إثيوبيا والسودان على استضافة لجنة المتابعة الدائمة.

(٤) تجمع التيكونيل :

وهو تجمع للتعاون الفنى بين دول حوض النيل للتنمية وحماية البيئة ، وقد أنشئ هذا التجمع فى ديسمبر ١٩٩٢ بمشاركة ست دول كأعضاء عاملين وهم :

- مصر . - السودان. - تنزانيا.

- أوغندا - رواندا. - الكونغو الديمقراطية.

وحصلت باقى الدول على صفة مراقب ، واستمر مشروع التيكونيل خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٨ الذى يعد أول آلية منظمة تجمع دول الحوض بخطة شاملة تضمنت ٢٢ مشروعاً من أهمها مشروع إعداد إطار للتعاون الإقليمى القانونى والمؤسسى بين دول حوض النيل الذى شكلت له لجنة فنية قانونية تضم ممثلين من دول حوض النيل تجتمع بشكل دورى عدة مرات كل عام ، وقد تحولت تلك اللجنة فى ٢٠٠٢ إلى لجنة تفاوضية مشتركة.

(٥) مبادرة حوض النيل :

تأسست مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩ بهدف وضع استراتيجية للتعاون بين الدول النيلية والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات .

وقد رفعت المبادرة شعار تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر . ولأول مرة انضمت كافة دول حوض النيل إلى آلية من آليات التعاون بينهم بصفة أعضاء عاملين باستثناء أريتريا التى اكتفت بصفة مراقب. وقد اشتملت المبادرة على ٢٢ مشروعاً موزعة على محورين:

١- مشروعات الرؤية المشتركة على مستوى دول الحوض العشر، وقد وزعت تلك المشروعات على دول الحوض ليقوم كل منها بدوره فيها، واحتفظت مصر بمشروعات التدريب التطبيقى.

٢- مشروعات الأحواض الفرعية، وقد قسمت تلك المشروعات إلى منطقتين يقع تحت كل منها مجموعة من المشروعات :

-مشروعات نيل هضبة البحيرات الإستوائية.

-مشروعات النيل الشرقى .

(٦) المكتب الفني الإقليمي للنيل الشرقي(الانترو) :

هو مكتب إقليمى تم تأسيسه فى مارس ٢٠٠١ بالاتفاق بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا ، مقره أديس أبابا .

يهدف بحث المشروعات المائية المشتركة والتى تمّ تجميعها فى (برنامج العمل لحوض النيل الشرقى)، ويتضمن البرنامج عدة مشروعات فى مجال مراقبة الفيضانات وتوليد الكهرباء من مياه النهر ومن بينها :

أ- إنشاء آلية مشتركة لمراقبة الفيضان والإنذار المبكر من خلال المشاركة فى المعلومات وتحليل البيانات والسعى لتخفيف حدة الفيضان .

ب- مشروع استثمار تجارة الطاقة بين الدول الثلاث والدول الأخرى وإنشاء شبكات ربط كهربى .

ت- مشروع إدارة أحواض الأنهار ويهدف إلى تقليل كميات الطمى المترسبة فى بحيرة ناصر لتحقيق الفائدة والتعاون على المستوى الإقليمى.

ث- مشروع للرى والصرف والإستثمار المشترك فى المشروعات الزراعية المشتركة.

ج- مشروع إنشاء نموذج رياضى للنيل الشرقى يهدف للتخطيط للمشروعات ودعم متخذى القرار بالحلول والبدائل سعياً لتجنب أى آثار سلبية على أى من دول الحوض.

ح- مشروع نهر السوباط (البارواكوبو) ويهدف إلى توفير كميات المياه الكبيرة التى تضيع فى المستنقعات وأحداث تنمية متكاملة فى مجال الزراعة والطاقة.

[ج]المشاركة في المشروعات المائية مع دول حوض النيل:



حرصت مصر دائماً على المشاركة الفعالة فى كافة مشروعات الرى وتوليد القوى وحماية النهر وتطهيره بدول حوض النيل من خلال تقديم الخبرة الفنية والمعونة المادية وقد ظهر هذا الدور المصرى جلياً فى العديد من المشروعات من بينها:

١–فى ١٩٢٥ قامت مصر بإنشاء خزان سنار على النيل الأزرق لصالح السودان .

٢–قامت مصر بدفع تكاليف إنشاء جبل الأولياء فى السودان من أجل توليد الطاقة الكهربائية لمدينة الخرطوم فى عام ١٩٣٢.

٣–اتفقت مصر مع بريطانيا نيابة عن أوغندا فى عام ١٩٥٣ على إنشاء سد أوين عند شلالات أوين ببحيرة فيكتوريا لتكوين رصيد احتياطى ، وقد قامت بدفع تكاليف إنشاء السد والمصاريف السنوية علاوة

على تواجد هندسى مصرى دائم فى موقع السدّ للاشتراك مع المسئولين الأوغنديين فى الإشراف على تشغيل السدّ بما يحقق صالح البلدين.

٤- بناء على اتفاقية التفاهم الموقعة بين مصر وأوغندا فى ١٩٩١ تم تنفيذ مشروع توسيع محطة كهرباء خزان أوين .

٥-فى ١٩٧٨ بدء فى تنفيذ مشروع قناة جونجلى،وتم تنفيذ ٧٠% منه إلا إنه توقف بسبب الحرب الأهلية فى جنوب السودان١٩٨٣

٦- قيام مصر بحفر عشرات الآبار فى كينيا،من بينها المنحة المقدمة لكينيا ٢٠٠٤ وقدرها اثنين مليون دولار من أجل حفر٤٠ بئراً.

٧- إنشاء مركز للبحوث المائية فى تنزانيا .

٨- بناءعلى طلب حكومة الكونغو الديمقراطية ، تقوم مصر بالمشاركة الفنية فى تطوير الإدارة المائية فى الكونغو.

٩- تطهير بحيرة فيكتوريا وكيوجا من الحشائش والنباتات المائية فى كل من أوغندا وتنزانيا بمنحة قدرها ١٤ مليون دولار.

١٠- فى مارس ٢٠٠٤ قدمت مصر منحة قدرها ١٣,٩ مليون دولار لأوغندا من أجل بدء المرحلة الثانية لمشروع مقاومة الحشائش من أنهار وبحيرات أوغندا من أجل رفع كفاءة المصايد



❖❖❖

---(٥)---

إجراءات التقارب بين مصر ودول الحوض



(٥)
إجراءات التقارب بين مصر ودول الحوض

لقد حدثت تطورات حقيقية في السياسة الخارجية المصرية خلال السنوات التالية على ثورة ٢٥ يناير؛ حيث دفعت الإرادة الشعبية صانعي السياسة الخارجية إلى مواجهة التحديات من أجل إصلاح كل ما تمّ إفساده في إدارة علاقات مصر الخارجية، وظهرت بعض المحاولات للتغيير في السياسة الخارجية، حيث اتجهت الحكومة المصرية إلى إحداث تغييرات ملموسة في توجهات سياساتها الخارجية، بدأتها بتوضيح ثوابت التحرك المصري الخارجي، والتي تراوحت بين :

١- التأكيد على مبدأ الشراكة ورفض التبعية.

٢- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

٣- دعم السلام الإقليمي والحلول السياسية للصراعات.

وكان للدائرة الأفريقية وخاصة دول حوض النيل نصيب وافر من هذا التطوير، فقد عانت المصالح المصرية الحيوية في القارة الأفريقية لسنوات طويلة من حالة التجاهل والتعالي التي أصابت الحكومات المصرية في

تعاملها مع قضايا القارة الأفريقية وخاصة في أعقاب محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥، بما كان يمثل انسلاخًا مصريًّا عن الانتماء الأفريقي، وبما دفع دول حوض النيل للبحث عن أطر تعاون وتكامل فيما بينها تتجاهل المصالح المصرية بل وتتعارض معها في أحيان كثيرة.

وعملت الحكومة المصرية خلال تلك المرحلة على الاعتماد على مجموعة من الإجراءات لتدعيم تقاربها مع دول حوض النيل ، منها :

أولًا : أدوات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل :

قامت المؤسسات المصرية بتبني مجموعة من المبادئ والأدوات لتحقيق التعاون والتقارب مع دول حوض النيل، واستعادة الدور الإقليمي المصري في هذا المجال الحيوي بالنسبة لها. فاعتمدت تلك المؤسسات على مبادئ مرنة لتتجاوز وتحتوي مواقف دول حوض النيل وخاصة إثيوبيا والسودان، وحدث تغير أساسي في بنية الجهاز الدبلوماسي المصري حيث تم :

١- استحداث منصبين جديدين هما : [نائب وزير الخارجية للشئون الأفريقية ومساعد وزير الخارجية لشئون السودان] وذلك في إبريل ٢٠١١.

٢- كما تم إنشاء الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية عام ٢٠١٣ نتيجة لدمج "الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث والدول الإسلامية والدول المستقلة حديثاً" و"الصندوق المصري للتعاون الفني مع

أفريقيا" في كيان جديد، وبدأت عملها بشكل رسمي في الأول من يوليو ٢٠١٤ .

٣- توفير كوادر تنموية للدول الأفريقية والإسلامية ،وهو أحد أهداف الوكالة الرئيسية من خلال تنظيمها لبرامج بناء القدرات .

٤- إصلاح جهاز الإعلام المصري والعمل على تحفيزه على أن يبذل دورا إيجابيا وليس تصعيديا في علاقة مصر مع دول حوض النيل خاصة وإفريقيا عامة .

وحتى يتم ذلك من تنفيذ الحكومة المصرية سياساتها الخارجية تجاه دول حوض النيل فكان لابد من تحديد محورين رئيسيين ومتوازيين :

- المحور الأول :استمرار المفاوضات حول المشروعات المائية على نهر النيل:

فعلى الرغم من استغلال إثيوبيا لحالة عدم التوازن التي مرت بها مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، لفرض الأمر الواقع في بناء سد النهضة، حيث وضع الرئيس الإثيوبي الراحل ميليس زيناوى حجر أساس هذا المشروع في إبريل ٢٠١١، في ظل مباركة من دول حوض النيل وخاصة دول منابع النيل والتي استكملت النصاب القانوني للاتفاقية الإطارية التي وقعتها بعيدًا عن دولتي المصب (مصر والسودان) في عنتيبي عام ٢٠١٠ لإعادة تقسيم مياه النيل، وذلك بانضمام دولة بوروندي في ٢٨ فبراير ٢٠١١ للاتفاقية، مما يتيح لبرلمانات هذه الدول التصديق عليها ودخولها حيز التنفيذ.

إلا أن مصر اتخذت مقاربة تعاونية كمدخل للتعامل مع أزمة سد النهضة الإثيوبي، وخلال هذه السنوات تأرجحت العلاقات بين مصر وإثيوبيا بين التقارب والتصعيد، فخلال الفترة من إبريل ٢٠١١ إلى مايو ٢٠١٣ استخدمت مصر الدبلوماسية الرسمية والشعبية لتحقيق التقارب بين البلدين وتم الاتفاق في سبتمبر ٢٠١١ على تشكيل لجنة خبراء دولية مهمتها فحص ومراجعة الدراسات الإثيوبية الهندسية ومدى مراعاتها للمواصفات العالمية وتأثير السد على دولتي المصب السودان ومصر، وتقديم تقرير بشأنها، ومع اتجاه إثيوبيا في ٢٨ مايو ٢٠١٣ لتحويل مجرى النيل الأزرق بما مثل تصعيد للتوتر استمر حتى يونيو ٢٠١٤، لم تغلق مصر باب التفاوض في هذه المرحلة فقد طرح وزير الخارجية الأسبق نبيل فهمي على الجانب الإثيوبي المشاركة المصرية في تمويل سدّ النهضة مقابل المشاركة في إدارته ولكن الجانب الإثيوبي رفض هذا الاقتراح لأنه اعتبر إدارة سد النهضة جزءً من السيادة الإثيوبية.

ثم ظهرت مرحلة جديدة في إدارة مصر لملف سد النهضة اعتمدت هذه المرحلة على أدوات التهدئة والعودة للحوار، وظهر ذلك في اتفاق الرئيس المصري ونظيره الإثيوبي على هامش القمة الأفريقية في مالابو المنعقدة في يونيو ٢٠١٤ ، على استئناف المفاوضات وتنفيذ توصيات اللجنة الدولية من خلال مكتب استشاري عالمي . وقام الرئيس المصري في مارس ٢٠١٥ بزيارة إلى إثيوبيا، وألقى كلمة أمام البرلمان أكد خلالها حق الشعب المصري والإثيوبي في التنمية والرخاء، وتم إطلاق آلية المفاوضات الثلاثية بين مصر والسودان وإثيوبيا حول الترتيبات الفنية لسد النهضة . كما وقع

الرئيس المصري ونظيره السوداني عمر البشير ورئيس وزراء إثيوبيا هايلي ديسالين في العاصمة السودانية الخرطوم وثيقة "إعلان مبادئ سد النهضة". وتضمنت الوثيقة عشرة مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية.

وعلى الرغم مما شهدته الشهور الأخيرة من تجاذبات بين مصر من جانب والسودان وإثيوبيا من جانب آخر، ظلت لغة الحوار، واحتواء التصعيد هي المسار الذي تعتمد عليه مصر لتأكيد حقوقها ومصالحها الحيوية في مياه النيل .

-المحور الثاني: تنشيط العلاقات مع دول حوض النيل عبر عدة مستويات :

وبالتوازي مع النشاط المصري لتسوية أزمة مياه النيل والحد من المخاطر التي يطرحها إنشاء سد النهضة في إثيوبيا، عملت الدولة المصرية بمؤسساتها المختلفة على تدعيم العلاقات مع حوض النيل، عبر عدد من أطر التعاون والتقاربمنها :

١- فقامت القيادة السياسية بزيارات متعددة لدول حوض النيل (السودان- إثيوبيا – رواندا – أوغندا –كينيا –تنزانيا) .

٢- استقبلت تلك القيادة وفودًا رسمية من هذه الدول.

٣- شارك عدد من الوزراء والمسئولين المصريين في أنشطة ومناسبات في الدول الأفريقية .

٤- حرص مصر على استضافة الكثير من الفعاليات الأفريقية كان أبرزها قمة التكتلات الاقتصادية الثلاثة (الكوميسا والسادك وتجمع شرق أفريقيا) في شرم الشيخ في مارس ٢٠١٥ ، والتي على أثرها تم الإعلان عن أول منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأفريقية والتي تضم ما يقرب من نصف سكان القارة.

٥- عملت الهيئات المصرية على تطوير التعاون مع دول حوض النيل في عدد من المجالات الحيوية، من أهمها، التجارة والاستثمار والري والزراعة والصحة والتعليم، حيث قدمت هذه الهيئات خبراتها المختلفة لدول حوض النيل، واتبعت وزارة التجارة والصناعة استراتيجية استهداف الأسواق الأفريقية وحددت عدد من الإجراءات لتعظيم الاستفادة من اتفاقية الكوميسا وخاصة مع دول حوض النيل، وكذلك منطقة التجارة الحرة.

وأصبحت كينيا الشريك التجاري الأول لمصر في تجمع الكوميسا، فاستحوذت كينيا والسودان على نسبة كبيرة من صادرات مصر لدول الكوميسا، في حين قدمت كينيا معظم الواردات المصرية من دول الكوميسا، وبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وكينيا عام ٢٠١٥(٥١٣) مليون دولار منها (٢٣٩) مليون دولار صادرات مصرية ، وارتفع الفائض في الميزان التجاري بين البلدين خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ من ٢٧ مليون دولار إلى ٩٠ مليون دولار.

وقد حققت الصادرات المصرية إلى كينيا قفزة كبيرة مسجلة أكثر من ١٧٠ مليون دولار مقابل ١٣٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٦، بزيادة نسبتها ٣٠%. كما انخفضت الواردات خلال فترة المقارنة من ١٠٩ ملايين دولار إلى ٧٩ مليون دولار خلال النصف الأول من العام ٢٠١٧ بانخفاض نسبته ٢٧.%

وتتولى وزارة الموارد المائية والري المصري القيام ببعض المشروعات في دول حوض النيل، حيث قامت الوزارة بتنفيذ ٩٠ % من إجمالي مشروع درء مخاطر الفيضان بمقاطعة كاسيس "Kasese" في غرب أوغندا وقدمت الحكومة المصرية منحة مالية للحكومة الأوغندية تقدر بـــ١,٥ مليون دولار، كما قامت الوزارة بحفر آبار مياه في كينيا بلغت ١٨٠ بئرًا في السابق.

كما تقوم وزارة الموارد المائية والري بمشروعات لتحسين المجاري المائية في جنوب السودان، ومن المتوقع أن تدر ٢٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا فضلا عن تحسين عملية الميكنة والري في جنوب السودان ، مؤكدا أنه يوجد عدة طرق للري في السودان.

وأعلنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، في فبراير الجاري البدء في تنفيذ أعمال المزرعة المصرية المشتركة بدولة إريتريا، لتكون بذلك هي المزرعة المصرية السابعة التي يتم إنشاؤها في قارة إفريقيا، بعد مزارع : الكونغو الديمقراطية، مالي، تنزانيا، زامبيا، النيجر، وتوجو. كما تتبنى الحكومة المصرية تنفيذ خمسة مشروعات زراعية وصناعية جديدة في عدد

من الدول الأفريقية من بينها كينيا وأوغندا، بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال المصريين، وبدأت الحكومة تنفيذ مشروع زراعة مليون فدان في أوغندا، وتم الانتهاء من عشرة آلاف فدان منها كمزرعة نموذجية، ومن أهم المحاصيل التي تمت زراعتها هي المحاصيل الزيتية والقمح والذرة، كما تدرس تنفيذ أربعة مشروعات أخرى من ضمنها، إقامة مزرعة لإنتاج الذرة في كينيا على مساحة ٢٨ ألف فدان.

وفى المجال الصحي، وقعت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في مايو ٢٠١٥ مذكرة تفاهم مع مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض القلب. وتهدف هذه المذكرة لتقديم المعونة الفنية والمساعدات للمساهمة في التنمية في مجالات تدريب الأطباء والكوادر الصحية الأفريقية والوقاية والعلاج من أمراض القلب، لاسيما في دول حوض النيل بالإضافة إلى المساهمة في توفير الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة لعلاج مرضى القلب من الدول الأفريقية.

ثانيًا: أبعاد تطور الدور المصري في دول حوض النيل:

خلال العقود الأخيرة، ومع تراجع الدور المصري في قضايا القارة الأفريقية، وخاصة دول حوض النيل، تعرضت هذه الدول لجملة من التأثيرات الداخلية والخارجية التي أسهمت في تطوير دوافع الحراك الخارجي لها، فقد منحت الأزمات الداخلية التي تعرضت لها هذه الدول، وخاصة في ظل عملية التحول الديمقراطي وانتقال السلطة، فرص حقيقية للكثير من الفاعلين الإقليميين والدوليين للنفوذ والتأثير على شئونها الداخلية

وكذلك تحركاتها الخارجية فلم تنجو هذه الدول من أطماع القوى الدولية الباحثة عن الموارد والمكانة الاستراتيجية، والتي تسعى إلى استغلال ذلك النموذج الفريد الذي تتسم به دول حوض النيل وغيرها من الدول الأفريقية والذي يجمع بين الوفرة والغنى من الموارد الطبيعية المتنوعة، والمشكلات والأزمات الحادة سواء داخل الدول أو بين الدول والتي تضاعف من تداعيات الفقر والجفاف وانتشار الأمية والأمراض وكافة الأزمات الطبيعة والإنسانية التي يعاني منها الكثير من سكان هذا الإقليم.

ولم تتمكن دول حوض النيل في أحيان كثيرة من فرض مصالحها على جدول الأعمال الدولي، لذلك سعت هذه الدول للبحث عن أطر إقليمية مشتركة للدفاع عن مصالحها، وفى ظل غياب مصر الطويل برزت قوى إقليمية أخرى، تنافست فيما بينها (إثيوبيا – كينيا – أوغندا)، وتزعمت قيادة الإقليم وبادرت بطرح المصالح المشتركة لدول حوض النيل مع تجاهل مصالح دول المصب (مصر والسودان).

وكانت مطالب التنمية والحصول على الطاقة من أهم الاحتياجات التي تبحث عنها هذه الدول، إلا أن مساعيها لاستغلال مواردها المائية لتوفير هذه الاحتياجات لم تخلو من التحيزات وعدم الاهتمام بالاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة لها وتقليل الفاقد من هذه الموارد، بدلًا من التعاون فيما بينها لتهديد الأمن المائي المصري، وأدرجت الكثير من دول حوض النيل نفسها في إطار التنافس الإقليمي "التقليدي" بين مصر وإثيوبيا على قيادة إقليم شرق أفريقيا.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المؤسسات المصرية لحماية مصالحها الحيوية في أفريقيا، وخاصة مياه النيل، إلا أن استعادة الدور المصري في أفريقيا وخاصة في دول حوض النيل يتطلب جهودًا كبيرة على مستويات عدة، تسخر من خلالها مصر إمكانياتها وخبراتها للنفوذ إلى هذا الإقليم، على ألا تكون قضية مياه النيل وعلى الرغم من محوريتها هي المدخل الوحيد للتقارب مع دول حوض النيل، فهذه الدول تحتاج إلى الخبرات المصرية في مجالات متنوعة لأن تحقيق التنمية في هذه الدول سينعكس على إدراكها لاحتياجاتها المائية، ويمكنها من تطوير استراتيجيات للتعامل مع الوفرة المائية وفقا لآليات لا تلحق الضرر بشركائها في هذا النهر العظيم .

وترتبط الخبرات المصرية بمجالات الزراعة والري، والتعليم ونقل التكنولوجيا وكذلك تحتاج هذه الدول إلى الدعم المصري لها لتطوير البنية الأساسية في دولها وتطوير وسائل النقل والمواصلات.

وإلى جانب الدعم الاقتصادي والتنموي، فإن المشاركة المصرية لهذه الدول في قضاياها المرتبطة بالصراعات والإرهاب يمثل مدخلا استراتيجيًا مهمًا لقبول دول حوض النيل وترحيبها بالدور المصري وحرصها على عدم تجاوز المصالح المصرية في مياه النيل، فلا تزال تتردد بين أرجاء هذه الدول أصداء الميراث التاريخي للدور المصري المساند للدول الأفريقية في القضاء على الاستعمار خلال الحقبة الناصرية، كما أن مساندة العديد من دول حوض النيل للتحركات الإثيوبية في ملف المياه يأتي جزء منه كنتيجة

للدور الذي تقوم به في العديد من قضايا الأمن والصراعات في الإقليم، والدعم الغربي وخاصة الأمريكي للدور الإثيوبي.

فهذه الدول تحتاج للميزات النسبية التي تتسم بها السياسة الخارجية المصرية ومن أهمها الخبرات المصرية الواسعة في تسوية الصراعات حيث تعاني الكثير من دول حوض النيل من أزمات مرتبطة بالفشل في الانتقال السلمي للسلطة، وخلال السنوات الأخيرة تعرضت كينيا وبورندي لاضطرابات ومواجهات دامية نتيجة لهذه الأزمات.

كما تشهد إثيوبيا ما بين الحين والآخر احتجاجات شعبية واسعة، ولا تزال الكونغو الديمقراطية تعاني من عوامل مختلفة لعدم الاستقرار حيث أجبرت هذه العوامل ١,٧ مليون شخص على النزوح عن أماكن سكناهم خلال ٢٠١٧، ويعني هذا أن الكونغو، خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ هي الدولة الأكثر تضررًا في العالم من النزوح نتيجة النزاع، كما يعاني ما يقرب من ٧ مليون شخص في الدولة من أزمة توفير الغذاء.

كما تتطلع هذه الدول التي تعاني من ضعف قدراتها العسكرية والأمنية إلى مشاركة مصر لها في تدريب جيوشها وأجهزتها الأمنية المختلفة، بما يمكن أن يسهم في دعم أمنها من خلال الاعتماد على قائد إقليمي ينأى بها بعيدًا عن الصراعات الدولية والإقليمية.

يضاف إلى هذا أن دول حوض النيل تحتاج دورًا نشيطًا لمصر داخل مؤسسات العمل الجماعي الأفريقي، لأنها ترفض انفراد دولة واحدة أو عدد

محدود من الدول بالسيطرة على التنظيمات الإقليمية الأفريقية المختلفة وتوجيه هذه التنظيمات وفقًا لمصالحها فقط.

❖❖❖

– – – (٦) – – –

تحديات أمام الدور المصري



(٦)
تحديات أمام الدور المصري

إن الدور الفاعل لمصر داخل أفريقيا قد تراجع نظرا لانشغال التوجهات والسياسات والممارسات المصرية بدوائر العلاقات الخارجية الأخرى على حساب الدائرة الأفريقية، في حين أن العالم دخل في صدام بين النفوذ الليبرالي الغربي الذي دفع النفوذ الماركسي الشرقي إلى التراجع من الدول الأفريقية في ثمانيات القرن العشرين.

وبناءً على ذلك فإن هناك ثلاثة محاور رئيسية تتداخل وتتفاعل فيما بينها لتوضيح ولإقرار واقع التهديدات والتحديات المؤثرة على الدور المصرى، وفى التأكيد على مدى وكيفية تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية على القيام بدور مصرى رائد وفاعل داخل القارة الأفريقية،

- المحور الأول، المتغيرات الدولية في أفريقيا في أعقاب انتهاء الحرب الباردة.

- والمحور الثاني، التهديدات والتحديات الدولية المؤثرة على الدور المصرى فى أفريقيا.

- والمحور الثالث الاستراتيجية المصرية المقترحة للتعامل مع تهديدات وتحديات المتغيرات الدولية.

المحور الأول: المتغيرات الدولية في أفريقيا بعد الحرب الباردة

أولاً. أنماط وأطراف وأسباب التنافس الدولي في أفريقيا :

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة مارست الدول والقوي الأجنبية التدخلات في شئون الدول الأفريقية، وأطراف هذه المنافسات الولايات المتحدة الأمريكية والدول ذات التاريخ الاستعماري كفرنسا وانجلترا وايطاليا وبلجيكا ...، فضلاً عن دول أخرى ليس لها سابق عهد بالاستعمار في مرحلتى التكالب على أفريقيا مثل روسيا، والصين واليابان والهند وإيران وتركيا واسرائيل وغيرها، فهي موجودة وتمارس فعلها في تغيير المضامين، والسياسات بتلك الدول، وعلي مستويات عديدة سواء كان سياسيا / دبلوماسياً، أو عسكرياً / أمنياً، أواقتصادياً / اجتماعياً... وغيرها.

ويبدو أن هناك عِدّة عوامل تساعد على خلق نوع جديد من التنافس والصراع في أفريقيا ومنها:

١- الحاجة للموارد الموجودة في دول القارة إلى حدٍ كبير وخصوصاً النفط والمعادن الإستراتيجية الأخرى.

٢- استمرار أهمية المواقع الإستراتيجية لدول القارة، خاصة المطلة منها على الممرات المائية وطرق التجارة العالمية .

٣- ظهور الإسلام كأحد الأيديولوجيات المعاصرة التي تسعى في تَحدّي الغرب وفي مواجهة سياساته وممارساته.

هكذا تعمل القوى الكبرى على تنمية نفوذها في القارة، فالولايات المتحدة تحاول استغلال أدواتها من خلال تفردها بقمة النظام العالمي، بينما تعمل القوى الأخرى من خلال روابطها السابقة مثل الفرانكفونية والكومنولث، أو من خلال إنشاء روابط ومنتديات بينها وبين أفريقيا مثل الصين واليابان وقانون "الفرص والنمو الأفريقي الأمريكي"AGAD"، أومن خلال العلاقات الثنائية باستغلال أية ميزة نسبية لها في هذا المجال، حيث تستخدم جميع القوى الكبرى في هذا السياق العديد من الأساليب والأدوات من تعاون ثنائي والبرامج المشتركة والتسهيلات والدعم المالي وجدولة الديون والمعونات العسكرية وتأهيل وتدريب الكوادر وتبادل المعلومات وغيرها، وذلك من خلال استراتيجيات الترغيب والترهيب.

ثانياً: تعاظم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بأفريقيا:

خلال هذه الفترة الانتقالية تسجل الولايات المتحدة تقدماً ؛ نتيجة دخولها لتحل محل نفوذ الاتحاد السوفيتي في أفريقيا ومن بين هذه الدول عدد من الدول الفرنكفونية، مثل جيبوتي والمغرب والجزائر وتونس وموريتانيا... ، وهذا يحدث قلقاً في السياسة الفرنسية تجاه القارة الأفريقية، فهي تسعي منذ فترة لطرح وتنفيذ إطار جديد أو إنشاء توازن مناسب ومنضبط يحفظ لها نفوذها ووجودها الحالي؛ لاستعادة ما فقدته من مراكز ومناطق نفوذ تقليدية.

بعد فترة من التهميش الأمريكي للقارة الأفريقية، عاد الاهتمام الأمريكي بالقارة مرة أخرى منذ انتهاء الحرب الباردة، عبر تبنى إستراتيجية ذات أبعاد منها :

١ - التوسع الخارجي في سياق الاستراتيجية الإمبراطورية للقرن الواحد والعشرين، واعتباره أنه سيكون قرناً أمريكيا خالصاً.

٢ – البعد الاقتصادي المتمثل في المواد الخام الاستراتيجية .

٣ – المواقع الاستراتيجية الهامة على السواحل الأفريقية .

٤– أهمية الدور الأفريقي في الحملة الدولية للوقاية ولمكافحة الإرهاب.

فالواقع السياسي يشير لحرص أمريكا على خلق واقع عالمي تنفرد فيه بمكانة الدولة القائدة والمسيطرة ارتكازا على استنتاجين مُتَرابَطِين :

أ- لا توجد أي دولة في العالم ــ حتى الولايات المتحدة ــ يمكنها أن تواجه تحديات القرن الحادي والعشرين بمفردها.

ب- أن المصلحة الاقتصادية الأمريكية هي الركيزة الأساسيةُ في تَشكيل النظام العالمي الجديد.

وتتحرك الولايات الأمريكية في أفريقيا سياسيا وعسكريا واقتصاديا كالتالي: المراجعة والتصرف العسكري التلقائي والوقائي، وضمان الوجود العسكري المناسب في المنطقة المستهدفة، وضمان التنسيق والتنفيذ الفعلي للاستراتيجية العسكرية، والاستعداد الدائم للرَدّ العسكري المناسب خلال الأزمات التي تستدعي وتتطلب ذلك، وضرورة الربط والتنسيق والتعاون فيما بين مناطق الأهداف والمصالح الأمريكية، والتوظيف المناسب لاستراتيجية التدخل والتعاون الاقتصادي.

ثالثاً: محاولات البقاء للسياسة الفرنسية في أفريقيا :

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة انعكاسات مؤثرة على المصالح الفرنسية ليس فقط في منطقة القرن الأفريقي فحسب، وإنما أيضا في أفريقيا بصفة عامة، وبدل أن كانت فرنسا تهيئ نفسها لتحل محل الاتحاد السوفيتي سابقا في مناطق نفوذه التقليدية إلا أن الولوج الأمريكي لأفريقيا أملى على صانعي ومتخذي القرار في فرنسا ضرورة إعادة تقييم سياسات وممارسات فرنسا في هذا الشأن، وقد أفرز ذلك الوضع العديد من التأثيرات ومنها:

١- مخاوف الفشل من التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية،أو الاصطدام مع الوجود الأمريكي المتنامي في المنطقة.

٢- محاولة توظيف المكانة الدولية والقدرات الفرنسية.

٣- الاستقطاب خارج نطاق الفرنكفونية والتركيزعلى استيعاب النخب الحاكمة، مع تفكيك محاولات التكامل الأفريقية.

وبصفة عامة فإن فرنسا تهتم بوجودها في نفس مناطق الاهتمام الأمريكي؛ ولذلك تحتدم المنافسة بين البلدين في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والغرب الأفريقي، بالإضافة لاهتماماتها بالشمال والشرق الأفريقي، كما أن سياستها الجديدة ترمي لفتح الحوار مع دول الجنوب الأفريقي أيضا، ولذلك فإن السياسة الفرنسية – الحالية – بشقيها السياسي والاقتصادي – تنبع من المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٩٧، وعُرِف باسم "مشروع أفريقيا"، وكانت أهم ملامحه:

١- تأييد إقامة أنظمة في الدول الأفريقية وفق مبادئ الديمقراطية .

٢- دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية.

٣- إعداد كوادر سياسية واعية من الشباب.

٤- دعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة.

٥- إعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا.

٦- إعادة النظر في العلاقات التقليدية الفرنكفونية.

وقد تأثرت سياسة فرنسا الأفريقية المعاصرة بالعديد من العوامل ومنها :

١- التغيرات في البيئة العالمية معنهاية الحرب الباردة.

٢- العولمة.

٣- أن السياسة الفرنسية أصبحت مرتبطة بالاعتبارات الاقتصادية والماليةِ مع الارتباط السياسي والدبلوماسي.

٤- الواقعية الجديدةِ للتوجهات الأفريقية، وخصوصا في ظل القيادات الجديدة وفي ظل سياسات الترغيب والترهيب الأمريكية في التعامل مع الواقع الأفريقي. وهو ما سمح بتنامي علاقات التعاون بين كل من الولايات المتحدة والعديد من الدول الفرنكفونية الشديدة الارتباط بفرنسا لسنوات

طويلة ومنها السنغال والمغرب والكاميرون وساحل العاج وجيبوتي وتونس ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية، وهكذا فإن القائمة آخذة في التزايد، في الوقت الذي تذهب فيه السياسة الفرنسية للأخذ بسياسة دفاعية تارة وبسياسة تكيف تارة أخري في محاولة منها لمجرد البقاء

٥- تعاظم التنافس على أسواقِ العالم الثالثِ.

٦- الانشغال وتركيز الاهتمام الفرنسي بمسألة الوحدة الأوربية .

رابعاً: توسع السياسة الإسرائيلية في أفريقيا : (١).

لم يكن التوجه الصهيوني نحو أفريقيا فجائياً أو غير مخطط، إنما ارتبط ببدايات تكوين الدولة اليهودية والتي سعت لتوثيق علاقاتها بدول العالم ولم تكن لتتردد عن التقدم إلى الدول المختلفة عارضة عليها نفسها. ويمكن الإشارة إلى أن المخططات الإسرائيلية تجاه القارة الأفريقية تمثل تهديداً للأمن القومي العربي بصفة عامة، والأمن الوطني المصري بصفة خاصة، حيث تهدف إسرائيل إلى تدعيم علاقاتها بدول الجوار العربي الأفريقي بغية الالتفاف حول الأمة العربية فيشكل حزام يمتد من إثيوبيا، وإريتريا، مروراً بكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، ورواندا،وبوروندي، والكونغو الديمقراطية، بما يهدد منابع النيل كهدف استراتيجي أول، ثم الالتفاف حول السودان عبر جمهورية أفريقيا الوسطى، مع تطويق المغرب العربي عبر تشاد والنيجر ومالي والسنغال، بل إن هناك محاولات للتغلغل في أقصى جنوب القارة.

(١) بحوث المعهد المصري للدراسات

ومن ثم فإن أبرز الأهداف الإسرائيلية في القارة الأفريقية تتركـز في الآتي: (التأثير على الأمن المائي والغذائي العربي، والتواجد الملاحي في البحر الأحمر، وإضعاف التأييد الأفريقي للقضايا العربية، ومحاولة الربط الأيديولوجي والحركي بين إسرائيل وأفريقيا......).

وفي سبيل تحقيق إسرائيل لسياستها التوسعية في أفريقيا تقوم بما يلي:

١- استغلال العلاقات السياسية مع دول القارة؛ لضمان تحقيق الأمن.

٢- أنشطة السفارات والبعثات في الدول التي لإسرائيل علاقات مباشرة أو غير مباشرة معها ، وتبادل الزيارات على مستوى القيادات.

٣- استثمار العلاقات الغربية المتميزة، لتطوير علاقتها بأفريقيا

٤- استثمار حاجة الدول للدعم العسكري والأمني والاقتصادي.

٥- استثمار مجالات التفوق التكنولوجي الإسرائيلي.

٦- دعم أنظمة الحكم الأفريقية.

٧- استثمار عدم وجود استراتيجية عربية منسقة تجاه أفريقيا.

٨- استغلال إسرائيل للظروف الدولية .

٩- تقديم المنح الاقتصادية والتدريبية والتعليمية.

١٠- استغلال الأداة الدعائية الإسرائيلية في القارة الأفريقية.

خامساً: تنامي السياسة الصينية في أفريقيا :

بدأت الصين علاقاتها مع أفريقيا مساندةً لحركات التحرير فيها لطرد المستعمرين الغربيين، وتحولت مع انتهاء الحرب الباردة نحو الاستثمار والتجارة في الموارد الطبيعية للقارة التي تنتظر الاستغلال، وهو ما يناسب الصين التي تمر بحالة من التطور الاقتصادي، والتي تحتاج معها للكثير من تلك الموارد. ومن ناحية أخرى فإن التعامل الصيني الذي لا يربط نشاطه الاقتصادي بإجراءات صندوق النقد الدولي، أوالدفع باتجاه المشروطية السياسية وخصوصاً ما يتعلق منها بضرورة التحول الديمقراطي ومكافحة الفساد أو قضايا حقوق الإنسان، وغير ذلك من القضايا التي تعتبرها الكثير من تلك الدول تدخلاً مباشرا في صميم شئونها الداخلية، يعد نمطاً وبديلاً أكثر قبولاً للكثير من الأنظمة الأفريقية.

وتتعامل السياسة الصينية مع دول القارة الأفريقية وفقاً للمبادئ والأهداف العامة التالية :

١- الصداقة والمساواة.   ٢- المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة.

٣- التأييد المتبادل والتنسيق الوثيق.

٤- الاستفادة من التجارب الثنائية والسعي وراءالتنمية المشتركة.

وتنتهج الصين إستراتيجية إفريقية تقوم على عدد من الأسس والإجراءات، منها:

١- العمل على مضاعفة حجم المساعدة الصينية لأفريقيا، وتقديم قروض ميسرة واعتمادات للمشترين التفضيليين لأفريقيا، وإنشاء صندوق الصين أفريقيا للتنمية برصيد ٥ مليار دولار، لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في أفريقيا وتقديم المساعدات لها.

٢- بناء مركز مؤتمرات للإتحاد الأفريقي، لدعم الدول الأفريقية في جهودها لتقوية نفسها من خلال الوحدة ودعم عملية التكامل الأفريقي.

٣- إلغاء الديون بكافة أشكال القروض الحكومية الحسنة والمستحقة السداد في نهاية عام ٢٠٠٥ على الدول الفقيرة المثقلة بالديون والدول الأقل نمواً في أفريقيا التي تربطها علاقات دبلوماسية بالصين.

٤- مواصلة فتح السوق الصينية أمام صادرات أفريقيا عن طريق زيادة عدد السلع التصديرية المعفاة من الرسوم إلى الصين، وإقامة مناطق للتعاون التجاري والاقتصادي في أفريقيا.

٥- تتبع الصين في علاقاتها مع الدول الأفريقية مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية وتقدم نفسها دائماً باعتبارها بلداً نامياً، لتضمن التقرب للدول والشعوب الأفريقية.

٦- يمكن للدول الأفريقية إقامة اتفاقيات تعاون اقتصادي مع الصين ودون الارتباط بشروط سياسية.

المحور الثاني: تهديدات وتحديات الدور المصرى فى أفريقيا

تعد التفاعلات والتداخلات الحادثة داخل النظام الدولى أحد أهم الدوائر التي يمكن أن تؤثر على واقع الدول، لما لذلك من تأثيرات متنوعة مباشرة أو غير مباشرة في التأثير على توجهات وسياسات وممارسات تلك الدول، والتي تتفاوت وتتباين درجات التأثير عليها وفقاً لمنظومة قدراتها الشاملة، ومدى تأثرها أو تأثيرها، ومدى خمولها أو فاعليتها في التعامل مع معطيات ومؤهلات ومتطلبات التواجد داخل هذا النظام الدولى. ومن تلك التهديدات والتحديات ما يلى:

أولاً. التهديد والتحدي الأيديولوجي:

لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تحولاً أيديولوجيا رئيسياً وبالتحديد في أواخر سنوات الثمانينيات عندما بدأ المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتى في الانهيار، والتلاشى التدريجي للماركسية كأيديولوجيا عالمية من معظم دول العالم، ويلاحظ أنه على الرغم من أن النظام السياسي المصرى لم يشهد انحيازاً أيديولوجيا كاملاً لأي من الأيديولوجيتين العالميتين سواءً الليبرالية أو الماركسية، وإنما شهد تعاطفاً أيديولوجيا مع المعسكر الاشتراكى خلال فترة عبدالناصر، ومع المعسكر الغربى خلال فترة السادات ومبارك، إلا أنه لم تشهد الدولة المصرية استيعاباً أيديولوجياً داخل أي من الأيديولوجيتين العالميتين السابقتين، وكانت المقاربات الأيديولوجية المصرية تتقرر وفقاً لما كانت الأنظمة الحاكمة المتعاقبة ترتئيه من ضروريات ومتطلبات لإعلاء المصالح العليا الدولة المصرية.

والسؤال الذى يمكن طرحه في هذا الصدد. هل كان من الضروري أن تنحاز الدولة المصرية انحياز كاملاً ومباشر لكلا الأيديولوجيتين العالميتين حتى يكون لذلك تأثيرات إيجابية مباشرة على المكانة العالمية لها؟

بمعنى أن الدولة المصرية في الحقبة الناصرية وعلى الرغم من علاقاتها القوية مع دول المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتى كان من الصعب تصنيفها على أنها دولة ماركسية خالصة، وإنما انتهجت نهجاً أيديولوجياً أقرب إلى الماركسية ولكنه دون ذلك كثيراً، وتم التعبير عنه بالاشتراكية العربية التي تعتبر نوع من التعريب للماركسية، حيث تأخذ ببعض الجوانب السياسية والاقتصادية والإجتماعية للماركسية بشكل نسبي وليس مطلقاً وبما يتناسب مع طبيعة وواقع الدولة المصرية.

وربما أدى ذلك إلى صعوبة تصنيفها كدولة ماركسية، ومن ثم صعوبة تصنيفها كأحد الدول الرئيسية داخل المعسكر الشرقى / الاشتراكى، وبالتالى لم تتحدد مكانة أيديولوجية بارزة للدولة المصرية في تلك الفترة، وعلى الوجهة المقابلة واجهت الدولة المصرية عداءً صريحاً ومعلناً من جانب دول المعسكر الغربى، وهو الأمر الذى كانت له تأثيراته المضادة على إمكانية أن تكون هناك مكانة عالمية مقبولة للدولة المصرية من جانب المعسكرين الشرقى والغربي.

ومعنى ما تقدم أن الدور المصري في أفريقيا الذى استند تقليدياً على دعم من الجانب السوفيتى وكتلته الاشتراكية، والذي تأثر بالتحول الأيديولوجي للسياسة المصرية، كان العامل الأساسى الذى أدى إلى تغييرات

سلبية للغاية على الدور الإقليمى المصرى فى أفريقيا، بحيث يمكن القول بأنها تمثل بداية مرحلة جديدة فى هذا الصدد. وقد تمثل المحتوى الجديد للدور الإقليمى منذ عام ١٩٧٧ فصاعداً، فى التوجه المصرى نحو مناهضة المد السوفيتى فى القارة، خاصة وأن مصر بدأت تشعر بخطورته والأنظمة الموالية له على المصالح المصرية فى المنطقتين الأفريقية والعربية .

إذن على المستوى الأيديولوجي لم تتمكن مصر من تبوء مكانة دولية ماركسياً أو ليبرالياً، وذلك لاعتبارات تتعلق بحسابات وبمتطلبات المصالح العليا للدولة المصرية. والسؤال الذى يمكن أن يطرح نفسه هل كانت الحسابات المصرية صائبة أم خاطئة في هذا الصدد؟.

لقد حدثت تغييرات عديدة كانت لها أثارها السلبية على الدور الإقليمى المصرى فى القارة ومنها التغير الذى بدأ يحدث على مستوى النظام الدولى، خاصة على صعيد انتهاء عصر الحرب الباردة والقطبية الثانية، وانهيار النظم الاشتراكية وتفكك الدولة السوفيتية وحل حلف وارسو، وهى التغيرات التى أفضت إلى ظهورما يسمى بالنظام العالمى الجديد، الذى تهيمن عليه الدول الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة بزعامة الولايات المتحدة وبرغم من أن مصر كانت لجوار الجانب المنتصر فى ظل هذه التحولات ، إلا أن الساحة الإفريقية اضطربت نتيجة التغيرات سواء بسبب تهميش القارة وعدم الاهتمام بها من قبل الدول الغربية، أوبسبب انتشار ظاهرة الحروب الأهلية والصراعات وتفاقم الأزمات الاقتصادية، و من جراء أزمة الديون الخارجية وأعبائها وتدهور شروط التجارة الدولية فى غير صالح أفريقيا.

ثانياً: تهديد تعدد الدول والأطراف المتدخلة في القارة الأفريقية:

خلال حقبة الحرب الباردة ساد استقطاب واضح للدول المتكالبة على أفريقيا بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى، وقد نشط الدور المصرى في فترة خمسينيات وستينيات القرن العشرين من خلال دعم حركات التحرير الأفريقية المطالبة باستقلالها من ناحية، ومن خلال التدعيم للوجود السوفيتي في القارة الأفريقية في مواجهة الوجود الغربى ذى التوجهات الاستعمارية آنذاك من جهة أخرى.

و بعد انتهاء الحرب الباردة يلاحظ أن هناك تنوعاً في القوى المتدخلة في أفريقيا، وكل منها يستخدم العديد من السياسات والأدوات لتحقيق أهدافه ومصالحه، وهى تتفاوت بين القوى الكبرى التقليدية مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين في ظل التراجع النسبي لكل من بريطانيا وروسيا، وصعود قوى أخرى مثل إسرائيل وتركيا وإيران والهند وغيرها. وهو ما يعنى مرحلة تكالب أخرى على أفريقيا من جانب قوى دولية مؤثرة وفاعلة، وهو الأمر الذى يمثل تصعيداً للمشكلات وللتعقيدات التي تواجه الدولة المصرية في محاولاتها للقيام بدور إقليمي مؤثر وفعال في أفريقيا.

ثالثاً: تهديد الشراكات والتحالفات الإستراتيجية مع دول القارة:

على الرغم من أن سياسة الشراكات والتحالفات الإستراتيجية مع دول القارة الأفريقية قديمة، وقد شهدت حقبة الحرب الباردة تطبيقات لمثل تلك السياسة مثل التحالف الاستراتيجي بين الولايات وكل من جنوب أفريقيا

ونيجيريا وإثيوبيا في عهد هيلاسيلاسي، ومصر نسبياً منذ عهد السادات، وكذلك التحالف الاستراتيجي بين الاتحاد السوفيتى ومصر في عهد عبد الناصر، ومع إثيوبيا في عهد مانجستو هيلاماريام، ومع الصومال فى عهد محمد سياد برى، ومع ليبيا في عهد معمر القذافى، وأيضا التحالفات الاستراتيجية بين كل من فرنسا والسنغال في عهد ليوبولد سيدار سنجور، وكوت ديفوار (ساحل العاج) فى عهد فيلكس هوفويه بونويه، وجيبوتى، وغير هم من الدول الفرنكفونية.

إلا أن مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة شهدت انفتاحاً واضحاً أمام سياسة الشراكات والتحالفات الإستراتيجية بين الدول الأوروبية والأمريكية، وغيرها، ومثل هذه السياسة تؤثر على المحاولات المصرية وقدراتها من أجل توثيق علاقات الدولة المصرية بدول القارة الأفريقية، وخصوصاً أن قدرات وإمكانيات الدولة المصرية لا تساعدها على أن تكون دولة مانحة ومؤثرة وفاعلة مثل تلك الدول في إطار تعاملاتها وتفاعلاتها مع الدول الأفريقية، وهذا الأمر الذى يتطلب حلولاً إبداعية وغير تقليدية لمثل تلك المشكلات. سواء تعلق الأمر باستثمار وتوظيف علاقات مصر مع الدول والمنظمات المانحة في علاقاتها مع مثل تلك الدول.١٩

رابعاً: تهديد علاقات القوة غير المتكافئة:

حيث يدخل ضمن التهديدات والتحديات الدولية ما يتعلق منها بعلاقات القوة غير المتكافئة بين الدولة المصرية والدول الكبرى والفاعلة صاحبة الأهداف والمصالح في أفريقيا، وإذا كانت الواقعية السياسية تبرهن على

حتمية توافر عناصر القوة والقدرة الشاملة للدولة المصرية وخصوصاً العسكرية من أجل اكتساب النفوذ الفعلي في مناطق النفوذ المستهدفة داخل مناطق القارة الأفريقية المختلفة، فإن هذا الأمر بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والمراجعة والمتابعة والتقييم، لإحداث انتقال نوعي بعناصر القوة والقدرة الشاملة / الجمعية للدولة المصرية لدعمها في التحرك وفي صياغة وبلورة سياسة خارجية مؤثرة وفعالة داخل القارة الأفريقية.

خامساً: تهديد تقييد السياسة المصرية في أفريقيا:

في إطار التنافس والصراع الدولي في أفريقيا، يبدو واضحا أن أسباب ودوافع هذا التنافس والصراع والذي يتم توظيف واستثمار جميع الأساليب والآليات المشروعة وغير المشروعة، للنفاذ إلى المناطق ولاستقطاب الدول والتأثير عليها، ومن ثم فإن مساعي وجهود الدولة المصرية للتواجد داخل القارة الأفريقية تواجه بسياسات تلك الدول التي تتقاطع أو تتناقض أهدافها ومصالحها معها، وهو ما يمكن أن يفرض قيودا وحدودا على تحركاتها، أو يفرض حتمية التنسيق والتعاون معها وهو ما يتطلب حسابات أخرى وإعادة صياغة أخرى لأولويات التحرك ولمنظومة الأهداف والمصالح الممكنة والمستهدفة.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن أن سياسات توازن القوى ظلت أحد السبل التي تضمن من خلالها إحدى الدول تأمين مكانة دولية ما عبر إعادة توزيع إمكانات القوة بين الدول، أو عبر إعادة صياغة علاقات القوى أو الإثنين معاً. وإزاء إمكانات القوة التي تتوافر عليها القوى العالمية، وحتى بعض

القوى الإقليمية، صار استمرار اعتماد تلك القوى لسياسات توازن القوى فيما بينها بوصفه الخيار الوحيد أمراً يشوبه الشك، ويحمل في طياته مخاطر كثيرة، الأمر الذي قادها نحو محور مواز لتلك السياسات مفاده اعتماد سياسات توازن المصالح، وفي الوقت الراهن يزداد التداخل فيما بين ماهو عالمي وما هو إقليمي، بحيث صارت بعض النظم الإقليمية مراكز للتفاعل السياسي العالمي، كما هو الحال في أوروبا وشرق آسيا، لكن من غير المحتمل أن تسمح القوى الكبرى بحدوث تغيير مفاجئ على هيكل النظام الدولي كنتيجة لتغير طبيعة القوة وانتشارها. فقد كانت السياسات العالمية للقوى الكبرى وتوازناتها تفرض على النظم الإقليمية وقواها عدم تجاوز أطر تلك السياسات في مجمل تفاعلاتها البينية والدولية، وقد تجذرت هذه الحالة مع بدء مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث صارت معظم القوى الإقليمية تتطلع لنيل رضا وقبول القطب الواحد(الولايات المتحدة) والاستحواذ على تزكيته في ممارسة أدواراً إقليمية أكثر تأثيراً.٢٠

وفي هذا الشأن يلاحظ أن هناك بعض الدول قد استفادت من هذا الواقع ومنها إثيوبيا على سبيل المثال والتي لها خبرة تاريخية طويلة من توازنات القوى الدولية وتوظيفها من أجل تحقيق مصالحها الداخلية والإقليمية والدولية، ومن ثم فإن الدولة المصرية في حاجة ماسة من أجل مراجعة سياساتها وسلوكياتها الدولية للإرتقاء بمكانتها وبعلاقاتها الدولية مع الدول والقوى الفاعلة في النظام الدولي لصناعة الدور الإقليمي والمكانة الدولية المناسبة التي تساعدها في تحقيق منظومة أهدافها ومصالحها الممكنة والمستهدفة.

المحور الثالث: مصر ومواجهة التهديدات : [حلول]

في ظل الظروف والمتغيرات والمستجدات التي تواجه الدور المصرى في أفريقيا، وفى ظل الاهتمام المصرى بضرورة أن يكون للدولة المصرية سياسة خارجية نشطة وفعالة في القارة الأفريقية، وبناء على ما سبق توضيحه فيما يتعلق من اعتبارات ترتبط بالتهديدات والتحديات الدولية على الدور المصرى في أفريقيا، وما يمثله ذلك من تقييد وتعقيد لتطلعات ولطموحات الدولة المصرية، من أن تكون لها المكانة العالمية المناسبة والدور الريادي الدولي، فإنه يمكن الإشارة إلى بعض المقترحات التي تساعد في بلورة استراتيجية مصرية للتعامل مع هذا الأمر كالتالى:

أولاً: تحديد القوى الفاعلة في أفريقيا وأهدافها ومصالحها وأساليبها :

يهدف ذلك للتعرف على الاستراتيجيات التي تتبناها تلك الدول والقوى في تعاملاتها مع دول القارة ألأفريقية، وسيساعد الاهتمام بهذا الأمر التعرف على القواسم المشتركة بين استراتيجيات تلك الدول، كما سيساهم في التعرف على ردود أفعال الدول الأفريقية في هذا الشأن .وهو ما يساعد صناع ومتخذى القرارات والسياسات في مصر حول كيفية وضع إستراتيجية مصرية نشطة وفعالة فيما يتعلق بدورها وبعلاقاتها مع دول القارة الأفريقية حاضرا ومستقبلاً.

ومن هذا المنطلق فإن مصر ينبغي أن تعي وتتابع بدقة حقائق الأوضاع والتطورات الدولية وأن تحسب حسابها بدقة في علاقاتها مع كل القوى

والأطراف الدولية، وأن لا تحاول أن تعمل من أجل مصالح هذا الطرف أو ذاك لتحقيق مصالح هنا أو هناك، وأن تبقي في نفس الوقت كل خيارات حركتها متاحة ومفتوحة تجاه كل القوى الرئيسية الفاعلة، فالولايات المتحدة لها أهمية خاصة، أو يجب أن يكون الأمر كذلك في نظرة مصر إليها، باعتبار الوضعية الأميركية الظاهرة للجميع على المسرح الدولي والإقليمي الشرق أوسطي، وكذلك في تأثيرها على إسرائيل وسياساتها.

كما أن الصين، وإن كان يبدو أنها قد أصبحت تحتل الآن المرتبة الثانية في الاقتصاد الدولي، وبدأت اهتماماتها الاستراتيجية تتجاوز القارة الآسيوية إلى آفاق أخرى في العالم، فإنها تتحسب حتى الآن من القيام بدور القطب الآخر، وفي علاقات مصر بها، يجب أن يكون الحديث فقط يقتصر على المصالح وليس غيرها، ويبدو أن الصداقة القوية مع الصين تقوم على مصالح محددة وتفاهمات متفق عليها.

وفي ما يتعلق بعلاقات مصر وروسيا فهي قوة لها تأثيرها الدولي الواضح وتستشعر دائما حاجتها لاستعادة دورها وفاعليتها، خاصة وقد تمتعت لفترة خمسة وأربعين عاماً بعد الحرب العالمية الثانية بوضعية القطب الآخر بعالم الحرب الباردة، وما زالت روسيا تتمتع بالمقعد الدائم في مجلس الأمن وحق النقض(الفيتو)، كما أن قدراتها التسليحية والإنتاجية هائلة، وهي هنا مثلها مثل الصين تمثل ملاذاً لمصر عند الاقتضاء.

وفي سياق حساب العلاقات مع القوى الكبرى، فهناك ضرورة للتعامل الحذر مع الاتحاد الأوروبي الذي رغم كل الجهود والاتفاقات، لم يصل بعد

إلى وضعية تعكس سياسة أمنية وخارجية حقيقية، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان بمعزل عن تصرفات وحداته الرئيسية، ومع ذلك فإن استمرار تطوير العلاقة مع دول الاتحاد ومفوضيته يجب أن يحظى بالاهتمام المصري المستمر وبخاصة الدول الكبيرة في إطاره مثل: فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا، ومع مراعاة أن هذه الأطراف سوف تطالب بمواقف مصرية محددة وواضحة في مسائل حقوق الإنسان والحريات الدينية، وعلى صناع ومتخذي القرارات والسياسات العمل بإيجابية في هذه المجالات.

ثانياً: العمل على التكيف مع أوضاع القوى الفاعلة في أفريقيا:

طالما أن أوضاع الدول والقوى الفاعلة في أفريقيا تختلف عن أوضاع الدولة المصرية سواء من حيث القدرات والإمكانيات، والأساليب والأدوات فان الإقرار بذلك يتطلب من صناع ومتخذى القرارات أو السياسات في الدولة المصرية عند وضع إستراتيجية لها في التعامل مع دول القارة الأفريقية، أن تراعى إمكانياتها وقدراتها الذاتية وفقاً لأولويات ولدرجات الاهتمام بمنظومة أهدافها ومصالحها، حتى لو تطلب هذا الأمر أن توضع تلك الاستراتيجية وفقاً لمراحل للتكيف مع هذا الوضع.

بحيث تتعلق المرحلة الأولى بمجموعة الدول الأولى بالرعاية في التعامل وفقا للأولويات، والمرحلة الثانية بمجموعة الدول على المستوى الإقليمي الأفريقي العام. أو أن يتم وضع استراتيجيات مختلفة تتناسب مع كل مرحلة تمر بها الدولة المصرية في تعاملها مع الدول الأفريقية، بمعنى

أن توضح استراتيجية قريبة المدى تخص الدول ذات الأهمية القصوى بالنسبة للدولة المصرية، واستراتيجية متوسطة المدى ويتم في إطارها توسيع دائرة الاهتمام بالدول الأفريقية الأخرى، واستراتيجية بعيدة المدى تشمل جميع الدول الأفريقية بحيث تتناسب طاقات وقدرات التعامل المصري مع مثل تلك الاستراتيجيات.

ثالثاً: توظيف واستثمار العلاقات المصرية مع القوى الفاعلة في أفريقيا:

هناك استراتيجية بديلة للتعامل مع واقع الدول والقوى الفاعلة في أفريقيا في حالة عدم تناسب قدراتها وإمكانيات الدولة المصرية في تبنى إستراتيجية خاصة بها في أفريقيا، وهى تتركز في استثمار وتوظيف علاقات الدولة المصرية مع تلك الدول الفاعلة من أجل تنشيط وتفعيل سياستها وتفاعلاتها مع الدول الأفريقية وفى إطار الشراكات والتحالفات الإستراتيجية المتبادلة والمشتركة على المستوى متعدد الأطراف، وبما يتناسب مع استقلالية الدولة المصرية، وليس على حسابها. وهذا الأمر يتطلب حتمية الارتفاع والارتقاء بمؤسسات صناعة الدبلوماسية المصرية لتنظيم قدراتها التفاوضية، وقدراتها على التعامل الجاد والفعال في هذا الشأن وفى إطار من الوعي والإدراك الشامل للأهداف والمصالح المتبادلة والمشتركة.

وفي الوقت الراهن، فإذا ما أرادت القوى الكبرى الحصول على مجالات قوة مساندة لها، وعلى الأقل غير معارضة، عند صياغة سياساتها العالمية، وتنفيذ أدوارها الدولية، فإنه سيكون من الصعوبة عليها الاستمرار في عملية تجاهل تلك القوى الإقليمية عند رسم سياساتها العالمية. لقد صار

واقع العلاقة بين التوازن العالمي والتوازنات الإقليمية يعطي الأخيرة إمكانية التأثير الدولي، كما يعطي للقوى الفاعلة منها مساحة مناسبة للتحرك ولبلورة وصياغة إرادة ذاتية خاصة بها عند التفاعل مع السياسات العالمية ، أو حتى عند مجابهة التأثير غير المسموح به في صراع القوى الكبرى للتأثير في التوازنات الإقليمية وقواها تحت ذرائع الرغبة في زيادة الفاعلية الدولية .

إن الواقع الدولي يشير إلى حقيقتين: [أولهما] أنه لا وجود للقوة المطلقة في واقع العلاقات الدولية المعاصرة، و[ثانيهما] إمكانية أية دولة، ولا سيما التي تتوافر لديها القدرة، على اكتساب القوة، وهو ما يقود الدولة المصرية للبحث عن أفضل السبل العملية المساعدة على الخروج من الدائرة الإقليمية الضيقة التي تعيش فيها نحو آفاق أرحب وأدوار سياسية دولية أوسع عما هو عليه الحال في الوقت الحاضر، أو بما يفيد جدوى ادراك السبل التي تؤهل عناصر قوتها، والتي تجعل منها طرفاً فاعلاً في التفاعلات السياسية الدولية وتوازناتها .

ولذا يمكن الإشارة إلى أن الدولة المصرية، ظلت وما زالت محور ارتكاز للتوازنات الإقليمية والدولية، وهو الأمر الذي يتطلب التوظيف والاستثمار لإمكانياتها ولقدراتها في إطار التعامل مع الدول والقوى الكبرى والفاعلة في أفريقيا، من منطلق التأثير في تلك التوازنات الدولية، وهذا الأمر يتطلب إصلاحاً وتجديداً للمنطلقات الفكرية والإدراكية والحركية الدولية.

خاتمة:

من الموضوعات التي تتطلب قدراً كبيراً من الاهتمام والمتابعة والمراجعة والتقييم المستمر، تلك التي تتعلق بالسياسة المصرية تجاه أفريقيا، ومن ثم فقد جاءت تلك الدراسة لتتناول أحد جوانب هذا الموضوع، وركزت على التهديدات والتحديات المؤثرة على الدور المصرى في ظل المتغيرات الدولية، وبناءً على ذلك تم تناول تأثير كل من تلك التهديدات والتحديات الدولية كعامل مؤثر على أية استراتيجية مصرية مقترحة للتعامل مع الشأن الأفريقي حاضراً ومستقبلاً.

وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى بعض النتائج ذات الصلة كالتالي:

أولاً: إن أسلوب إدارة السياسة الخارجية المصرية حاضرا ومستقبلاً يجب ألا يخضع لتأثيرات حزب أو تيار سياسي بمفرده مهما كان حجم التأثير الذي يحظى عليه داخلياً، بل يجب السعي من أجل إجراء نقاش مجتمعي موسع لكل القضايا الرئيسية المطروحة للتوصل إلى تفاهم حول الخيارات المتاحة، ومن هذا المنطلق فإن هناك ضرورة لتحسين آلية اتخاذ القرارات والسياسات على المستوى الرئاسي، وكذلك على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وذلك لضمان إدارة السياسة الخارجية بأبعادها السياسية/ الدبلوماسية، والعسكرية/ الأمنية، والاقتصادية / الاجتماعية بأعلى درجات الوعي والادراك والثقة والمصداقية.

ثانياً: إن المستقبل يجب ألا يقتصر على رفع كفاءة وتحسين أداء إدارة السياسة الخارجية وقدراتها وكفاءتها التفاوضية فحسب، ولكن أن يكون هناك أيضاً اعتراف وتقدير بأن إتاحة الموارد المناسبة يمثل الأداة الحقيقية للنجاح أو الفشل في تنفيذ منظومة الأهداف والمصالح للدولة المصرية التي يجب أن تتسم بالواقعية، لقد تحركت العديد من الدول مثل دول جنوب شرق آسيا وتركيا وإيران خلال الأعوام الماضية بعد أن أتيحت لها قاعدة اقتصادية وتجارية قوية شجعتها على الانطلاق إلى الخارج لتحقيق مكاسب تجارية واقتصادية، قبل البحث عن مجرد الدور الذي يجب أن يكون له عائد مالي مباشر يحقق مصالح البلاد.

ثالثاً: في إطار الاهتمام والمتابعة والمراجعة والتقييم للسياسة المصرية في أفريقيا، فإنه من الضروري إن لم يكن من الحتمي، التأكيد على أن الواقع الدولي لا يتعامل بجدية وبموضوعية سوى مع معطيات القوة، وهو أمر يلفت الانتباه إلى حتمية الاهتمام بالقدرات العسكرية المصرية، والارتقاء بقدراتها الاحترافية وفقاً للمعايير الدولية في هذا الشأن، إن أرادت الدولة المصرية صناعة أو بناء المكانة الدولية التي تساعدها على القيام بدور إقليمي فعال، وبدور دولي مؤثر، وهو البديل الأكثر ملائمة لها في الوقت الراهن، وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تعايشها حالياً، بمعنى أن الاستثمار الفعال في القدرات العسكرية المصرية يمكن أن يكون مقدمة نحو الفعالية الإقليمية والدولية.

رابعاً: إن أية محاولة للقيام بدور إقليمي أفريقي مؤثر وفاعل لن تكون إلا من خلال وجود قاعدة اقتصادية مصرية قوية يتم توظيفها واستثمارها في علاقاتها مع الدول الأفريقية وتكون عام حذب واستقطاب واحتواء لتلك الدول.

خامساً: أهمية بناء وتعزيز التحالفات الإقليمية والاستراتيجية مع مجموعات من الدول داخل المناطق الأفريقية الإقليمية الخمسة: الشمال والغرب والوسط والشرق والجنوب، وهذا الأمر يتطلب جهودا سياسية ودبلوماسية على أعلى مستويات صناعة واتخاذ القرارات والسياسات داخل الدولة المصرية، والعمل كذلك على الإعداد والتنسيق والتعاون والعمل في إطار الشراكات الاستراتيجية الحقيقية مع الدول الفاعلة ذات المصالح وذات الاهتمام بالشأن الأفريقي مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين وغيرها.

الفهرس